



كلية الشريعة والقانون بدمنهور



جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستقل من

العدد الخمسين - "إصدار يوليو ٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ"

أثر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد
"حالة المملكة العربية السعودية"

Effect of International Cooperation on
Governance of Anti-Corruption

"The Case of the Kingdom of Saudi Arabia"

الدكتورة

شروق مرزم العماري

عضو هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

مجلة البحوث الفقهية والقانونية
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكّمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX

على Clarivate Web of Science

المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة

المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات

المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية

وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ارسييف Arcif" العالمية

المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع

٦٣٥٩

الترقيم الدولي

(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة

+201221067852

journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

<https://jlr.journals.ekb.eg>

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: ARCIF 0260/L24

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم
جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (أرسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفوة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.

يخضع معامل التأثير "أرسييف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفوة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "أرسييف Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5000) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1500) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1201) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "أرسييف Arcif" في تقرير عام 2024.

ويسرنا تهنئتك وإعلامكم بأن مجلة البحوث الفقهية و القانونية الصادرة عن جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "أرسييف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "أرسييف Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2024 (0.3827). وتهيئتم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى** في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.082). كما صنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (Q1) وهي الفئة العليا.
- كما صنفت مجلتكم في تخصص القانون من إجمالي عدد المجلات (114) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q2) وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن متوسط معامل "أرسييف" لهذا التخصص كان (0.24).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "أرسييف" لعام 2024 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة** لتصنيف مجلات تقرير "أرسييف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "أرسييف" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "أرسييف"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"أرسييف Arcif"



**أثر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد
"حالة المملكة العربية السعودية"
Effect of International Cooperation on
Governance of Anti-Corruption
"The Case of the Kingdom of Saudi Arabia"**

الدكتورة

شروق مرزم العماري

عضو هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

أثر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد "حالة المملكة العربية السعودية"

شروق مرزم العماري

قسم الأنظمة، كلية الدراسات القضائية والأنظمة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،
المملكة العربية السعودية.

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التعاون الدولي في تعزيز حوكمة مكافحة الفساد، بوصفه أحد المقومات المحورية لتحقيق الشفافية والمساءلة ضمن الأطر المؤسسية. وقد تم تحديد مشكلة البحث في محدودية فعالية الحوكمة الوطنية في ظل غياب تكاملها مع الآليات الدولية، ولا سيما في السياقات التي تتطلب تعاونًا عابرًا للحدود لمواجهة مظاهر الفساد. وقد ركزت الدراسة على تجربة المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠م، واستعرضت السياسات المتبعة، والشراكات الدولية، والمنصات متعددة الأطراف مثل شبكة الرياض العالمية.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي التأصيلي في استقراء المفاهيم النظرية لمصطلحي "الحوكمة" و"الفساد"، إلى جانب المنهج التطبيقي لتحليل السياسات السعودية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وقد توصل البحث إلى أن التعاون الدولي يُعزز من كفاءة المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد، لا سيما عبر بناء القدرات، وتحسين البنية التشريعية، وتعزيز الثقة المؤسسية.

وأوصى البحث بضرورة تطوير مؤشرات وطنية لقياس فاعلية الحوكمة متسقة مع المعايير الدولية، وتعزيز الشفافية في المنصات الرقمية، وتوسيع الشراكات المؤسسية مع الهيئات الدولية المتخصصة.

الكلمات الدالة: التعاون الدولي، الحوكمة، مكافحة الفساد، الشفافية، هيئة الرقابة

ومكافحة الفساد، الشبكات العالمية لمكافحة الفساد.

Effect of International Cooperation on Governance of Anti-Corruption

"The Case of the Kingdom of Saudi Arabia"

Shoroug Merzem Alammari

Department of Law, College of Judicial Studies and Regulations,
Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of
Saudi Arabia.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of international cooperation in strengthening anti-corruption governance, as a fundamental pillar for promoting transparency and accountability within institutional frameworks. The research problem is identified in the limited effectiveness of national governance in the absence of integration with international mechanisms—particularly in contexts that require cross-border collaboration to address manifestations of corruption. The study focuses on the experience of the Kingdom of Saudi Arabia under Vision 2030, reviewing adopted policies, international partnerships, and multilateral platforms such as the Riyadh Global Network.

The research adopts an analytical and conceptual methodology to examine the theoretical foundations of the terms “governance” and “corruption,” alongside an applied approach to analyze Saudi policies and relevant international agreements. The study concludes that international cooperation enhances the efficiency of national anti-corruption systems, particularly through capacity-building, improving legislative frameworks, and strengthening institutional trust.

The study recommends the development of national indicators to measure governance effectiveness aligned with international standards, enhancing transparency across digital platforms, and expanding institutional partnerships with specialized international bodies.

Keywords: International Cooperation, Governance, Anti-Corruption, Transparency, Oversight and Anti-Corruption Authority, Global Anti-Corruption Networks.

المقدمة:

إن مهمة التنمية المستدامة تتطلب في عدة جوانب توجيه التغيير المجتمعي، وبعد ذلك من أبرز الأسباب التي أدت إلى استبدال مفهوم "السياسة الحكومية" في الدراسات الاجتماعية حول التنمية المستدامة، أكثر من أي مجال آخر، بمفهوم أوسع هو "الحكومة". وفي العقود الأخيرة حدثت العديد من التغييرات في كيفية فهم مصطلح "السياسة الحكومية"؛ إذ تغيرت وجهات النظر بشأن السياسة الحكومية في السنوات الأخيرة من خلال الاعتراف المتزايد بأن الحكومة وحدها لا تحدد التنمية المستقبلية للقطاعات في المجتمع، بل إن هذا يتشكل من خلال تفاعل العديد من الجهات الفاعلة. وفي إطار مثل هذه الشبكات من الجهات الفاعلة، يمكن للحكومة أن تبني موقفاً أكثر مركزية وهيمنة أو موقفاً أقل مركزية وهيمنة. ويمثل هذا التغيير في وجهة النظر تحولاً في التركيز من السياسة الحكومية، أو "الحكومة"، إلى "الحكومة"^(١).

يتألف نمط "الحكومة" من جميع العواقب المترتبة على التفاعل بين محاولات التدخل من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، فضلاً عن ذلك، يتزايد الاهتمام بحقيقة مفادها أن القطاعات في المجتمع لا تحكم على مستوى واحد، أو على عدد من المستويات المنفصلة، ولكن من خلال التفاعل بين هذه المستويات. وغالباً ما تعكس هذه المستويات المستويات المختلفة للحكومة، ولكن ليس من الضروري أن تكون كذلك؛ فقد تكون هناك جهات فاعلة قوية أخرى حاضرة توفر التوجيه على مستوى معين حيث لا توجد سلطة حكومية نشطة. وعلى النحو نفسه، قد تنشط الجهات الفاعلة على أكثر من مستوى؛ وذلك نظراً لتعدد الطبقات التي تتقاطع عند تشكل الإشكاليات العامة. وبين هذا التفاعل أو ذلك يبرز عامل آخر لا يقل أهمية عن غيره من التفاعلات المؤثرة في نشاط الجهات الحكومية، وهو التعاون الدولي بوصفه عاملاً محورياً في تشكيل أداء الجهات الحكومية، وذلك من خلال مدى انخراط الجهات الوطنية في الشراكات والتنسيق مع المجتمع الدولي من جهة،

(١) حسن، محمد عبد الرحمن (٢٠١٥). الحكومة والتنمية المستدامة: مقاربات نظرية وتطبيقية. دار

ومدى استجابة الحكومات الأجنبية والكيانات الدولية لهذا التعاون من جهة أخرى^(١). وبين هذين الجانبين، تتجلى الحوكمة بوصفها ظاهرة أساسية في مكافحة إحدى آفات هذا العصر، وهي الفساد. وانطلاقاً من ذلك؛ يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر التعاون الدولي بمستوياته المختلفة في فاعلية الحوكمة في مكافحة الفساد، وفق الخطة المحددة.

حدود البحث:

تحدد **الحدود الموضوعية** لهذا البحث في دراسة العلاقة بين التعاون الدولي وحوكمة مكافحة الفساد، من خلال تحليل الأطر النظرية والتطبيقية التي تبين كيف يسهم التعاون عبر الحدود في تعزيز فعالية النظم الوطنية في مواجهة الفساد. وينصب التركيز على مفهوم الحوكمة بوصفها آلية لإدارة السياسات العامة وتحقيق الشفافية والمساءلة، في مقابل تحديات الفساد الذي يُعد من أبرز معوقات التنمية المستدامة.

أما **الحدود المكانية**، فتتركز على **المملكة العربية السعودية** بصفتها نموذجاً تطبيقياً، وذلك من خلال تحليل السياسات التي انتهجتها المملكة ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠م، ودراسة مشاركتها في الاتفاقيات والمبادرات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، مثل شبكة الرياض العالمية، ومذكرات التفاهم الثنائية ومتعددة الأطراف.

وتتمثل **الحدود الزمانية** في الفترة الممتدة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٤م، وهي المرحلة التي شهدت تكثيف الجهود السعودية في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد في ضوء رؤية ٢٠٣٠م، وشهدت أيضاً بروز أدوار جديدة للمملكة في المنصات الدولية المعنية بالنزاهة والشفافية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

"**الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد الإداري - دراسة تحليلية**، سمير عبد الله أبو

لبن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٢٠١٩م.

(١) أحمد، سامي محمد. (٢٠١٧). السياسة الحكومية والتحول نحو الحوكمة في العالم العربي، دار الفكر العربي، ص ٨٩. إبراهيم، محمود يوسف. (٢٠١٤). التعاون الدولي وأثره في تطوير الأداء الحكومي. دار الثقافة، ص ٧٦.

ومن خلال تحليل الأبعاد المؤسسية والرقابية لنظم الحوكمة في الدول العربية. وقد أكدت الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة يحدّ بشكل كبير من مظاهر الفساد الإداري، لكنها أشارت إلى أن فعالية تلك المبادئ تبقى محدودة ما لم تُدعم بتعاون دولي وتشريعات موحدة.

تُعد هذه الدراسة مفيدة في تأصيل العلاقة بين الحوكمة ومكافحة الفساد من منظور إداري داخلي، لكنها **تفتقر إلى البعد الدولي** في التحليل، ولم تتناول دور الشراكات أو الاتفاقيات العابرة للحدود، ما يجعلها مختلفة عن بحثنا الحالي الذي **يركّز على أثر التعاون الدولي بوصفه متغيراً محورياً في تعزيز الحوكمة**، مع تخصيص المملكة العربية السعودية نموذجاً تطبيقياً.

الدراسة الثانية :

دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد – قراءة في الاتفاقية العربية

لمكافحة الفساد ، نوال بوزيد ، مجلة القانون والسياسة، جامعة قسنطينة، ٢٠٢١ م.

وتناولت الدراسة أهمية الاتفاقيات الدولية والإقليمية في دعم جهود الدول العربية في مكافحة الفساد، مع التركيز على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. واستعرضت الآليات القانونية والتعاونية التي توفرها الاتفاقية، وخلصت إلى أن التعاون الإقليمي يمثل نقطة انطلاق ضرورية لتحسين الحوكمة، لكنه بحاجة إلى تفعيل عملي وتنسيق أكبر بين الدول الأطراف.

على الرغم من أن هذه الدراسة تتقاطع مع بحثنا في تناولها **لبعد التعاون الدولي**، إلا أنها اقتصرّت على الجانب القانوني النظري دون معالجة التحديات المؤسسية أو تحليل تطبيقات الحوكمة على المستوى الوطني. بينما يركّز بحثنا على تحليل السياسات السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠، وقياس فاعلية الشراكات الدولية، واقتراح آليات عملية للرصد والتقييم، مما يجعله أكثر شمولاً وتطبيقية.

إشكالية البحث:

تُعد الحوكمة أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها السياسات الحكومية في مختلف الدول لمكافحة الفساد، غير أن فاعليتها تظل مشروطة بتوافر مقومات عملية تُسهم في تفعيلها وتوجيهها ضمن الإطار المؤسسي السليم. ويأتي التعاون الدولي في مقدمة هذه المقومات، إذ يُمثّل عاملاً حاسماً تتأثر به قوة الحوكمة أو ضعفها، تبعاً لمستوى الانخراط والتكامل مع الجهود الدولية. ومن هذا المنطلق، يبرز التعاون الدولي بوصفه مدخلاً رئيساً لدراسة فاعلية الحوكمة في مكافحة الفساد، بما يتطلبه ذلك من تحليل لأبعاده وآثاره، واستعراض التحديات التي قد تعوق تحقيقه، واقتراح الحلول التي تضمن اتساقه مع تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م. وعليه، تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم التعاون الدولي في تعزيز فاعلية الحوكمة الوطنية في مكافحة الفساد؟

تساؤلات البحث:

تُعد الحوكمة ومكافحة الفساد من القضايا المحورية التي تواجهها الدول في ظل تحديات العولمة وتعقيد العلاقات الدولية، حيث يتطلب الأمر تنسيقاً وتعاوناً عبر الحدود من أجل مواجهة مظاهر الفساد بشكل فعال. ويأتي التعاون الدولي في هذا السياق بوصفه أحد المقومات الأساسية لتعزيز أداء الحوكمة الوطنية، لا سيما في الدول التي تسعى إلى تطوير أطرها التشريعية والمؤسسية بما يتماشى مع المعايير العالمية، مثل المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠. ولذلك، يبرز التساؤل الرئيس لهذا البحث في تحديد مدى تأثير التعاون الدولي على تعزيز فاعلية الحوكمة الوطنية في مكافحة الفساد، مع استكشاف أبعاد هذا التأثير وتحديد العوائق التي قد تواجهه.

السؤال الرئيس:

– إلى أي مدى يسهم التعاون الدولي في تعزيز فاعلية الحوكمة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المفهوم النظري للحكومة ودورها في مكافحة الفساد؟

- ما أشكال التعاون الدولي المرتبطة بمكافحة الفساد التي تبنتها المملكة؟

- كيف يعزز التعاون الدولي من القدرات المؤسسية والرقابية في المملكة؟

ما أبرز التحديات الوطنية والدولية التي تواجه تحقيق التعاون الفعال في هذا المجال؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الذي نحن بصددده في ناحيتين؛ الأولى الناحية العلمية: وتتمثل في كشف الستار عن أثر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد، وتعد الحاجة إلى هذا التعاون ماسة في ظل المتغيرات الحديثة التي يشهدها عالمنا المعاصر، فما نشاهده من تطور في مكافحة الفساد في مملكتنا، سواءً على الصعيد المؤسسي أو الإجرائي، لا شك أن يتأثر إيجاباً وسلباً بالتعاون الدولي، فيضاف بحثنا إلى حقل المعرفة بهذا التعاون، أما الناحية الثانية، فتكون في الأهمية العملية، التي تكمن فيما يشكّله هذا التعاون من أثر بالغ الأهمية في الحوكمة في مكافحة الفساد، وما يعكسه هذا التعاون على عمل المؤسسات، وما ينبغي أن تكون عليه المؤسسات لضمان انسجام فعلي لسياسات مكافحة وبين تحقيق أهداف وغايات رؤية ٢٠٣٠م التي تنتهجها المملكة العربية السعودية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى استقصاء أثر التعاون الدولي في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، من خلال تحليل الأطر النظرية والممارسات التطبيقية ذات الصلة، مع التركيز على تجربة المملكة في توظيف الشراكات والاتفاقيات الدولية ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠م. كما يهدف إلى رصد التحديات البنوية والتنظيمية التي تعوق فاعلية هذا التعاون، واقتراح مقاربات منهجية تعزز من مواءمة السياسات الوطنية مع المعايير الدولية؛ بغية بناء منظومة مؤسسية متكاملة لمكافحة الفساد، وتحقيق الاستدامة في الإصلاحات الهيكلية.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة بصورة رئيسة على المنهج التحليلي التأصيلي، فقد تم تحليل المفاهيم النظرية لمصطلحي الحوكمة ومكافحة الفساد والتعاون الدولي في ضوء الأدبيات

العلمية الحديثة، مع تتبع جذور المفاهيم وتطورها. كما استخدم المنهج التطبيقي لدراسة حالة المملكة، من خلال تحليل السياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، والإجراءات التنفيذية المتخذة لتعزيز النزاهة والشفافية، وتم الجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي؛ من أجل استكشاف أثر التعاون الدولي في تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد.

خطة البحث:

المبحث الأول: مدلول الحوكمة في مكافحة الفساد

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة في مكافحة الفساد.

المطلب الثاني: العلاقة المتبادلة بين فاعلية الحوكمة وظاهرة مكافحة الفساد.

المبحث الثاني: دور التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد

المطلب الأول: مظاهر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد في ضوء رؤية

المملكة ٢٠٣٠م.

المطلب الثاني: التحديات الوطنية والدولية للتعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد

داخل المملكة.

المبحث الأول مدلول الحوكمة في مكافحة الفساد

تمهيد وتقسيم

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الراسخة التي شاع استخدامها على نطاق واسع. ولا يوجد إجماع تقريباً على التعريف الرسمي للحوكمة؛ لأن استخدامها غالباً ما يعتمد على الغرض المقصود والأشخاص المعنيين والبيئة الاجتماعية والسياسية للمصطلح، لذلك؛ خُصِّصَ هذا المبحث لاستعراض المزيد حول مدلول الحوكمة، وتحديدًا في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطالبين الآتين:

- **المطلب الأول: مفهوم الحوكمة في مكافحة الفساد.**

- **المطلب الثاني: العلاقة المتبادلة بين فاعلية الحوكمة وظاهرة مكافحة الفساد.**

المطلب الأول

مفهوم الحوكمة في مكافحة الفساد

من المعروف أن كلمتي "حكومة" و"حوكمة" لهما نفس الجذر، ولكنهما لا تعنيان الشيء نفسه. ويجب أن نتذكر أن الحوكمة مصطلح قديم، إلى حدّ أنه كان يستخدم في الفرنسية (governance) في القرن الرابع عشر للإشارة إلى الضباط الملكيين وليس إلى عملية الحكم أو التوجيه. وأحد الأسئلة التي تثير قلقاً كبيراً في هذا المجال هو العلاقة بين الحوكمة والحوكمة، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت الحوكمة قادرة على الاستمرار في حكم المجتمع بنجاح من خلال وضع السياسات وتنفيذها. وفقاً لجيه بيير وب. جاي بيترز^(١) فإن الدور الذي تلعبه الحوكمة في الحكم متغير وليس ثابتاً؛ لأن هناك نماذج للحكم تركز على الدولة، وبعضها أكثر تركيزاً على المجتمع. بالنسبة لعدد من الباحثين، يرتبط الحكم ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة. وانطلاقاً من هذه التفرقة يمكن أن نقود هذا المفهوم للحوكمة من خلال استعراض مفاهيم هذه الحوكمة لدى الفقه والمنظمات الدولية من خلال الفرعين الآتين:

(1) Peters, G. (2000). Governance in the Twenty-first Century: Revitalizing the Public Service. McGill-Queen's University Press, p.29.

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة:

في تسعينيات القرن العشرين، أصبح البنك الدولي أول مؤسسة دولية تتبنى مفهوم الحوكمة الرشيدة في ترتيبات الإقراض للدول النامية وتقدم الفكرة لعامة الناس. وفي تقريره لعام ١٩٩٢م بعنوان "الحوكمة والتنمية" تمت كتابة مفهوم الحوكمة الرشيدة على أنه الطريقة التي تُستخدم بها السلطة لتنظيم الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل التنمية. والآن، كثيراً ما تستخدم المنظمات الوطنية والدولية مصطلح الحكم الرشيد. ويهدف الحكم الرشيد إلى مكافحة الفساد، ومراعاة التنوع المجتمعي، وإيصال صوت الفئات المهمشة في عملية صنع القرار، والاستجابة بنشاط لاحتياجات المجتمع الآن وفي المستقبل.^(١)

كما اقترح أ. م. كجار تعريفاً للحوكمة بأنها "قدرة الحكومة على وضع السياسات وتنفيذها، أو بعبارة أخرى، توجيه المجتمع".^(٢)

يشير هذا التعريف إلى قدرات التوجيه التقليدية للدول، وي طرح تمييزاً مهماً بين الحكم "القديم" و"الجديد". إن الحكم القديم متأصل في فكرة تقليدية للتوجيه من جانب الحكومات الوطنية من خلال تطبيق نهج من أعلى إلى أسفل، ودرجة السيطرة التي تستطيع الحكومة أن تمارسها على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. أما الحكم الجديد فيتعلق أكثر بالتفاعلات بين المركز والمجتمع، وفي حال وجود قدر أكبر من التوجيه الذاتي في الشبكات؛ لأن الشبكات ذاتية التنظيم يمكن أن تعوق التنفيذ بهذه الطريقة، من ناحية، قد يكون لها تأثير سلبي في القدرة على توجيهه، أو من ناحية أخرى، يمكنها زيادة الكفاءة من خلال التعاون في تنفيذ السياسات. ومن نَمَّ، في نظرية الحوكمة الجديدة، قد يكون للشبكات تأثيرات سلبية وإيجابية في القدرة على توجيهه.^(٣)

(1) Katauskas, Polya. (2016). The concept of governance and public governance theories. Economic alternatives, 2 (2), 133-141.

(2) Kjaer, Poul F. (2010). Between governing and governance: On the emergence, function and form of Europe's post-national constellation. Bloomsbury Publishing, p.10.

(٣) العتيبي، عبد الله سعيد. (٢٠١٦). الحوكمة الجديدة وآليات الحكم في الدول العربية. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ص ١١٢-١١٥.

في حين يعرف آخر الحوكمة بأنها "القدرة المؤسسية للمنظمات العامة على توفير السلع العامة وغيرها من السلع التي يطلبها مواطنو بلد ما أو ممثلوه بطريقة فعّالة وشفافة وغير متحيزة وخاضعة للمساءلة، مع مراعاة القيود المفروضة على الموارد"^(١).

وهذا تعريف واسع ومجرد إلى حد كبير، ولكنه يوفر أرضية مشتركة لجميع المناهج المختلفة في الحوكمة. وينبغي الإشارة إلى أن هذا التعريف للحوكمة نموذجي للمنظمات الدولية، التي تحاول من خلال برامج "الحوكمة الرشيدة" دعم الإصلاحات وزيادة قدرة الحكومات المتلقية على التوجيه. والهدف من هذه البرامج هو تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الحكم، مع الأخذ في الحسبان أن المجتمع يحتاج عمومًا إلى حكومة أفضل وأكثر كفاءة.^(٢)

أما كتاب "الحوكمة والسياسة والدولة"^(٣) فيناقش فيه ج. بيير، وب. جاي بيترز وجهات نظر مختلفة بشأن الحوكمة وكيفية فهمها على أفضل وجه. ويرى المؤلفان أن مفهوم الحوكمة "زلق بشكل سيء السمعة"، وكثيرًا ما يستخدمه العلماء والممارسون دون تعريف مشترك يتقاسمه الجميع^(٤).

لقد أصبح مصطلح الحوكمة، بوصفه مصطلحًا مربكًا، مفهومًا شاملًا لمجموعة واسعة من الظواهر، مثل: شبكات السياسات، والإدارة العامة، وتنسيق قطاعات الاقتصاد، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والحوكمة المؤسسية، و"الحوكمة الرشيدة" بوصفها هدفًا لإصلاح يروج له البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.^(٥) وقد دفع الارتباك

(١) عابدين، محمد مهدي. (٢٠٢٠). موسوعة الحوكمة في الشركات والبنوك. دار محمود، الجزء الأول، القاهرة ص ٢٢.

(٢) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٤٧-٤٩.

(3) Peters, G. (2000). Governance in the Twenty-first Century: Revitalizing the Public Service. McGill-Queen's University Press, p.14.

(4) Peters, G. (2000). Governance in the Twenty-first Century: Revitalizing the Public Service. McGill-Queen's University Press, 24-25

(٥) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. مرجع سابق. ص ٤٩.

المحتمل في تفسير المصطلح الباحثين إلى النظر إلى الحوكمة من حيث البنية والعملية. وعلاوة على ذلك، هناك أربع ترتيبات مشتركة للحوكمة كانت موجودة من منظورين متزامنين: التسلسلات الهرمية، والأسواق، والشبكات، والمجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، هناك نوعان مهيمنان من الحوكمة: الأول أن المنظورات الديناميكية في الأدبيات الحالية تصف الحوكمة بأنها عملية التوجيه والتنسيق. أما الثاني فيكون من الناحية البنوية، وينظر إلى الحوكمة بوصفها مجموعة متنوعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تم إنشاؤها بمرور الوقت، والتي صُممت لمعالجة مشكلات الحوكمة. وعلى هذا، فإن الحوكمة التي تتم من خلال هياكل الدولة المتكاملة رأسياً تقدم نموذجاً أمثل للحكومة الديمقراطية والبيروقراطية العامة^(١).

ومع ذلك، فمن الصحيح أن "الحوكمة" و"الحكومة" تُستخدمان أحياناً بالتبادل. ويقترح ب. سي. سميث^(٢) سبب استخدام "الحوكمة" و"الحكومة" بالتبادل؛ أن هذا قد يحدث لأن "من الصعب بموجب بنود اتفاق البنك الدولي أن يأخذ في الاعتبار الاعترافات غير الاقتصادية (أي السياسة)^(٣)، الأمر الذي يحصره في نهج تكنوقراطي وإداري لإصلاحات الحكومة. ولكن الحوكمة تعني عادة الحكومة بالإضافة إلى شيء آخر: السياسات العامة، والمؤسسات، ونظام العلاقات الاقتصادية، أو دور القطاع غير الحكومي في أعمال الدولة. ومن ثمَّ فإن "الحكم الرشيد" يعبر عن الموافقة ليس فقط على نوع من الحكومة (عادة الديمقراطية) والقيم السياسية المرتبطة بها (على سبيل المثال احترام حقوق الإنسان)، ولكن أيضاً على أنواع معينة من المكونات الإضافية". وبالنسبة لب. س. سميث فإن مساواة الحكم بالحكومة تعني التركيز على المشاكل الفنية المتعلقة بالقدرة الإدارية والقانونية وتحسين إدارة القطاع العام، والإطار القانوني للتنمية، والمساءلة من خلال التدقيق

(1) Peters, G. (2000). Governance in the Twenty-first Century: Revitalizing the Public Service. McGill-Queen's University Press ,p75-78

(2) Smith, B.C. (2007). Good Governance and Development. Palgrave Macmillan,p 3-4.

(3) Smith, B.C. (2007). Good Governance and Development. Palgrave Macmillan, p33

الأفضل، واللامركزية، ومراقبة الفساد، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين المعلومات حول قضايا السياسة لكل من صناع القرار والجمهور. وهناك منتقدون لهذا النهج بسبب "إصلاحاته الإدارية"، و"انفصاله عن العالم المضطرب للقوى الاجتماعية والسياسة وبنية الدولة وهدفها"^(١)، وفي هذا السياق، من المهم أن ندرك الدعم الذي يحظى به المجتمع المدني من أجل تشجيع المساءلة السياسية والشرعية والشفافية والمشاركة.^(٢)، والنقطة الأساسية في فهم الحوكمة هي منظورها الذي يركز على الدولة، وبشكل خاص على دورها وكيف يؤثر ظهور وتحدي الحوكمة على الدولة في جوانب مختلفة. وهناك آراء متعارضة مع نموذج تحليل الحوكمة الذي يركز على الدولة^(٣)، ولكنه لا يزال الفاعل السياسي الرئيس في المجتمع والتعبير السائد عن المصلحة الجماعية. والاعتقاد السائد هو أن "دور الدولة لا يتضاءل بل إن دورها يتحول، من دور قائم على السلطات الدستورية إلى دور قائم على التنسيق ودمج الموارد العامة والخاصة"^(٤).

(1) Smith, B.C. (2007). Good Governance and Development. Palgrave Macmillan, p38

(٢) الطيب، سمية علي. (٢٠١٨). الحوكمة ومؤسسات الدولة: دراسة في التطورات المعاصرة. دار النهضة العربية، ص ٨٨-٩٣.

(٣) سعيد، محمود عبد الغني. (٢٠١٤). الدولة والحوكمة: تحولات المفاهيم والممارسات. دار الفكر المعاصر، ص ١٠٢-١١٠.

(4) Katsamunskaya, Polya. (2016). The concept of governance and public governance theories. Economic alternatives, 2 (2), 133-141.

الفرع الثاني: عناصر الحوكمة:

بيننا أنّنا أن مصطلح "الحوكمة" يشير إلى مجموعة من القرارات والقواعد والممارسات التي تهدف إلى ضمان الأداء الأمثل للجهة الحكومية، وكذلك الهيئات الهيكلية المسؤولة عن صياغة هذه القرارات والقواعد والممارسات وتنفيذها ومراقبتها. كما ينطبق مفهوم الحوكمة على جميع مستويات التنظيم: الخاص والعام، المحلي، الإقليمي، الوطني، الدولي، العالمي^(١)، من منظور قانوني، على أنها مجموعة من القواعد والمعايير والمبادئ والممارسات التي تحكم طريقة قيادة المنظمة وإدارتها والتحكم فيها. ويشمل كيفية اتخاذ القرارات، وتعيين المسؤوليات، وتحديد الأهداف، وتقييم الأداء، وتشمل الحوكمة جوانب مثل: الامتثال للقوانين واللوائح، والشفافية، والمساءلة، واتخاذ القرارات الأخلاقية، وإدارة المخاطر^(٢)، فقد ولد مفهوم "الحوكمة" من العلوم الاقتصادية والإدارية الأنجلوسكسونية خلال التسعينيات، تحت رعاية البنك الدولي، بوصفها أداة أساسية لسياسة إنمائية متماسكة وفعالة^(٣). ومهما كان مجال التطبيق فإن أهداف الحوكمة بالتآزر والتكامل هي كما يأتي: تحديد الاستراتيجية ووسائل تنفيذها؛ تحديد المخاطر وتنفيذها وتقييم إدارتها؛ استخدام موارد المسؤولية؛ احترام مصالح أصحاب المصلحة ومراعاة وجهات نظرهم في تنفيذ الاستراتيجية؛ تقييم مستوى تحقيق الأهداف والإجراءات التصحيحية الممكنة لتحقيق ذلك^(٤). وقد تختلف مبادئ الحوكمة بحسب مجال التطبيق، ولكنها بشكل عام تشمل عناصر أساسية^(٥):

(١) (الطيب، سمية علي). (٢٠١٨) الحوكمة ومكافحة الفساد، مرجع سابق. ص ٦٥.

(2) Simonis, Udo E. (2004). Defining good governance—the conceptual competition is on. p.12

(٣) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. مرجع سابق. ص ٥٠

(٤) Malik, Ihyani. (2024). Government effectiveness and good governance .index: The case of Indonesia. Journal of Governance, 9 (1), 106–126

(٥) (الخوري، سامي فارس. ٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. مرجع سابق، ص ١١٢ -

• **الشفافية:** يجب توصيل عمليات صنع القرار ونتائجها بوضوح إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

• **المساءلة:** يجب أن يكون صناع القرار مسؤولين عن أفعالهم ونتائجهم.

• **المشاركة:** يجب إشراك أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار ذات الصلة.

• **العدالة:** يجب اتخاذ القرارات بطريقة عادلة ومنصفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

• **التوجه نحو النتائج:** ينبغي اتخاذ القرارات بناء على النتائج المرجوة.

• **اتخاذ قرارات مستنيرة:** يجب اتخاذ القرارات على أساس معلومات دقيقة وذات صلة وموثوقة.

• **التوجه نحو الاستدامة:** يجب اتخاذ القرارات مع الأخذ في الاعتبار التأثير طويل المدى على البيئة والمجتمع والاقتصاد.

• **النزاهة:** يجب على صناع القرار أن يتصرفوا بأمانة وأخلاق ومهنية.

• **القدرة على التكيف:** يجب أن تكون عمليات الحوكمة مرنة بما يكفي للتكيف مع التغيرات والمواقف غير المتوقعة.

• **الاتساق:** يجب أن تكون سياسات وممارسات الحوكمة متسقة عبر المنظمة أو النظام المحكوم^(١).

(1) Karunia, R. Luki, et al. (2023). The importance of good governance in the government organization. HighTech and Innovation Journal, 4 (1), 75-89.

<https://uclg-aspac.org/good-governance-definition-and-characteristics/>
<https://oag.parliament.nz/good-practice/governance/organisation>

المطلب الثاني

العلاقة المتبادلة بين فاعلية الحوكمة وظاهرة مكافحة الفساد

تعد الحوكمة من الأدوات المؤسسية الحديثة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، مما يجعلها عاملاً محورياً في مكافحة الفساد^(١). ومن خلال تفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة، كالمساءلة، والمشاركة، والرقابة، يمكن الحد من ممارسات الفساد وتقليص فرصها داخل المؤسسات العامة والخاصة. وتُظهر العلاقة المتبادلة بين الحوكمة والفساد أن فاعلية الأولى تمثّل عنصراً رئيساً في كبح الثانية، مما يجعل من الضروري دراسة هذا الترابط لتقوية البنية المؤسسية وتحقيق التنمية المستدامة^(٢). وليبان أوجه العلاقة بين الحوكمة بالمفهوم الذي بيناه سابقاً، ومحور حديثنا حول مكافحة الفساد؛ لا بُدَّ من إلقاء نظرة سريعة على تعريف الفساد ومثالبه، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول:

تعريف الفساد ومثالبه:

من المعلوم أن مفهوم الفساد مشتق من الكلمة اللاتينية "corruption" التي تعني "أفسد، واشترى"، وجذرها النحوي هو كلمة "corrosion" التي تعني "تعفن"، كما أن كلمة "صدأ" تعطي المعنى أيضاً، وبناءً على ذلك فإن المظهر الاجتماعي لهذه الكلمة يعني "تعطيل السلطة، الشراء بالتعفن" أما في لغتنا العربية فنجد أن مصدرها من (فَسَدَ، فَسَدَ)، والفساد في معاجم اللغة هو من فَسَدَ ضد صَلَحَ، والفساد لغةً: البطلان، قيل: فسد الشيء: أي بطل واضمحل^(٣).

(١) باصم، محمد ناصر. (٢٠١٩) دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية. مكة المكرمة. ص ٥٥٧-٥٥٨.

(٢) الطاهر، محمد عبد الرحمن. (٢٠١٩). الحوكمة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية في الإدارة العامة. دار الفكر العربي، ص ٤٥-٤٧.

(٣) مصطفى، إبراهيم، وآخرون. (بدون تاريخ نشر). المعجم الوسيط. دار الدعوة، الجزء الثاني، مصر. ص ٦٨٨.

ونشير إلى أنه لا يوجد في تشريعاتنا الوطنية تعريف قانوني واضح لهذا المصطلح، ولكن في بعض مصادر القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص عرّفت الاتفاقية المدنية لمجلس أوروبا الفساد بالقول إنه: طلب أو عرض أو تقديم أو قبول، بشكل مباشر أو غير مباشر، لرشوة أو أي ميزة غير مستحقة، أو احتمال الحصول عليها؛ مما يؤدي إلى تشويه الأداء السليم لأي واجب أو سلوك مطلوب من متلقي الرشوة أو الميزة المستحقة أو احتمال الحصول عليها^(١).

- "الفساد هو إساءة استخدام وظائف السلطة الحكومية لتحقيق مكاسب شخصية"^(٢).
- الفساد مشكلة مستمرة ومنتشرة على نطاق واسع لطخت وجه المجتمع البشري^(٣).

ويمكن ملاحظة تأثيره السلبي في العديد من المجالات، بما في ذلك المشهد الثقافي والاقتصادي والسياسي. يمكن أن يتخذ الفساد أشكالاً مختلفة، مثل: عرض أو قبول الرشوى، واختلاس الأموال، والمحسوبية، أو المحاباة^(٤). وتؤدي هذه المشكلة الشاملة الناجمة عن الفساد في نهاية المطاف إلى إضعاف النسيج الاجتماعي وتقويض آفاق الأمم؛ مما يؤدي غالباً إلى انهيار الثقة في المؤسسات وتآكل الثقة العامة^(٥)، فالفساد الذي يشير إلى إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، له تأثير ضار في المجتمع^(٦).

(١) الاتفاقية المدنية بشأن الفساد (١٩٩٩)، المادة ٢ من الاتفاقية، مجلس أوروبا، استراسبورغ: مجلس

أوروبا. متاح على الرابط: <https://rm.coe.int/168007f3f6> تاريخ الاطلاع ٥/٥/٢٠٢٥ م

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٨). دمج مكافحة الفساد في التنمية: مذكرة إرشادية. على الرابط

التالي

<https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Mainstreamin>

[g_Anti-Corruption_in_Development.pdf](https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Mainstreamin_g_Anti-Corruption_in_Development.pdf) تاريخ الاطلاع ٥/٥/٢٠٢٥ م

(3) Alatas, Syed Hussein. (2015). The problem of corruption. The Other Press, n.141.

(4) Kingsly, Mau. (2015). Fraud and corruption practices in public sector: The Cameroon experience. Research Journal of Finance and Accounting, 6(4), p. 203.

(5) Ceschel, F., Hinna, A., & Homberg, F. (2022). Public Sector strategies in curbing corruption: A review of the literature. Public Organization Review, 22 (3), 571–591. <https://doi.org/10.1007/s11115-022-00639-4>

(6) Salihu, H. A. (2022). Corruption: an impediment to good governance. Journal of Financial Crime, 29(1), 101–110. <https://doi.org/10.1108/JFC-11-2020-0235> تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٢/١ م

حيث إن الوجود الشامل للفساد في المجتمع يشكل تهديدًا خطيرًا للنمو الاقتصادي والتنمية^(١)، علاوة على ذلك، يقوض الفساد الثقة التي يضعها الناس في مؤسساتهم العامة، ويؤدي إلى تآكل شرعية الحكومة في نظر مواطنيها^(٢).
عندما يعطي المسؤولون العموميون الأولوية لمصالحهم الخاصة على مصالح الجمهور، فإن هذا يؤدي إلى انهيار النظم الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر في نهاية المطاف على رفاهية المجتمع؛ وعليه لا يمكن تجاهل التأثير الضار للفساد^(٣).

(1) Trabelsi, M. A. (2024). The impact of corruption on economic growth: a nonlinear evidence. *Journal of Social and Economic Development*, 3 (2), 160–179. <https://doi.org/10.1007/s40847-023-00301-9>

تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥ / ٢ / ٣ م

(2) Tu, W. (2023). Trust and corruption: how different forms of trust interact with formal institutions. *Global Public Policy and Governance*, 3 (2), 160–179. <https://doi.org/10.1007/s43508-023-00061-6>

(3) Tanzi, V. (1998). Corruption around the world: causes, consequences, scope, and cures. *Staff Papers - International Monetary Fund*, 45(4), 559–594. <https://doi.org/10.2307/3867585>

تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥ / ٢ / ٣ م

الفرع الثاني:

إيدولوجية العلاقة بين الحوكمة الفاعلية والممارسات الفاسدة:

لقد حظي مفهوم الحوكمة العامة باهتمام كبير في الخطاب الأكاديمي، فقد أصبح الحكم في عالم مترابط بشكل متزايد أكثر تعقيداً بالنسبة للباحثين وصناع السياسات والممارسين. وتتضمن الحوكمة العامة إدارة الموارد العامة وصياغة السياسات التي تؤثر في كيفية تفاعل الحكومة مع المجتمع^(١). ويمكن أن يعمل التنفيذ السليم للمكونات الرئيسة للحوكمة العامة، مثل: الشفافية، والمساءلة، ومشاركة المواطنين، كرادع قوي ضد الممارسات الفاسدة. ومن خلال ضمان أن تكون عمليات صنع القرار مفتوحة ومتاحة للجميع، ومحاسبة الأفراد والمؤسسات على أفعالهم، وإشراك المواطنين بنشاط في عملية صنع القرار، يمكننا خلق ثقافة النزاهة والثقة التي تمنع الفساد من التجذر والانتشار^(٢).

تلعب الحوكمة العامة الفعالة ذلك الإطار المؤسسي الذي تمارس من خلاله السلطة الإدارية والمالية بطريقة رشيدة، وتتضمن الاستخدام الأمثل للموارد، والاستجابة لاحتياجات المواطنين مع توفر آليات واضحة للمساءلة والرقابة؛ دوراً حيوياً في تعزيز الرعاية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وتشجيع المواطنين على المشاركة في صنع القرار العام بنشاط، وتعزيز قوة المؤسسات^(٣). وعلى النقيض من ذلك، فإن الحوكمة الرديئة، التي تتميز بآليات الرقابة الضعيفة أو الغائبة، يمكن أن تخلق بيئة يزدهر فيها الفساد وتظل بلا رادع^(٤).

(1) Osborne, S. P. (2006). The new public governance? *Public Management Review*, 8(3), 377–387. <https://doi.org/10.1080/14719030600853022>

تاريخ الاطلاع ٤/٢/٢٠٢٥ م

(2) Devas, N., & Grant, U. (2003). Local government decision-making—citizen participation and local accountability: some evidence from Kenya and Uganda. *Public Administration and Development*, 23(4), 307–316. <https://doi.org/10.1002/pad.281>

(3) Handoyo, S., & Fitriyah, F. K. (2018). Control of corruption, regulatory quality, political stability and environmental sustainability: A cross-national analysis. *Journal of Accounting Auditing and Business*, 1(2), 26. <https://doi.org/10.24198/jaab.v1i2.18344>

(4) Farazmand, A., De Simone, E., Gaeta, G. L., & Capasso, S. (2022). Corruption, lack of transparency and the misuse of public funds in times of crisis: An introduction. *Public Organization Review*, 22(3), 497–503. <https://doi.org/10.1007/s11115-022-00651-8>

كما بينا سابقاً تشير الحوكمة العامة إلى آليات مختلفة ومعايير ثقافية وهياكل مؤسسية تشكل السلطة داخل الأمة، وهي تشمل مجموعة من الأنشطة والممارسات، بما في ذلك صنع السياسات والتنظيم وتقديم الخدمات العامة وإدارة الموارد العامة^(١).

وعليه، يمكن القول إن أهمية ممارسات الحوكمة الفعالة في الحد من الفساد موثقة جيداً. ويمكن أن تؤدي الحوكمة الأفضل إلى قطاع عام أكثر شفافية ومساءلة، في حين إنَّ الحوكمة الضعيفة يمكن أن تقوض ثقة الجمهور وتضر بالرفاهة المجتمعية. وقد أشارت دراسات متعددة إلى أن البلدان التي تتمتع بممارسات حوكمة أفضل لديها مستويات فساد أقل^(٢)، وهذا التفاعل المعقد بين الحوكمة والفساد يؤكد على الحاجة إلى فحص دقيق لهياكل الحوكمة وتأثيرها في مستويات الفساد^(٣).

وقد حدد العلماء وصناع السياسات الحاجة إلى نماذج حوكمة تعطي الأولوية للشفافية والمساءلة والنزاهة القانونية في المعركة ضد الفساد^(٤)، وتتضمن هذه الممارسات جعل الأنشطة الحكومية مفتوحة ومتاحة للجمهور، ومحاسبة المسؤولين العموميين عن أفعالهم، وضمان اتباع جميع الإجراءات واللوائح القانونية. ومن خلال تنفيذ مثل هذه الممارسات، هناك فرصة أكبر لإنشاء قطاع عام يعمل بمزيد من الشفافية والمسؤولية؛ مما يقلل بدوره من الفرص المتاحة لازدهار الممارسات الفاسدة بدرجة كبيرة. ويزعم جريندل أن التأكيد على هذه القيم في نماذج الحوكمة هو نهج واعد لمعالجة الفساد. وعلى الرغم من وعد نماذج الحوكمة التي تعطي الأولوية للشفافية والمساءلة والشرعية والنزاهة، فإن الفهم الأكثر عمقاً لتعقيدها ضروري. ولتحقيق هذه الغاية؛ من الأهمية بمكان الخوض في ممارسات

(1)Handoyo, S. (2023). Worldwide governance indicators: Cross country data set 2012–2022. Data in Brief, 51, 109814. <https://doi.org/10.1016/j.dib.2023.109814>

(2)Gaventa, John, and Rosemary McGee. (2013). The impact of transparency and accountability initiatives. Development Policy Review, 31, s3-s28.

(3)Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues1. Hague Journal on the Rule of Law, 3(02), 220–246. <https://doi.org/10.1017/S1876404511200046>

(4)Salleh, A., & Matsham Heidecke, A. (2019). Insights: governance, integrity and corruption: a commentary from the perspective of human governance. Journal of Governance and Integrity, 2(2), 1–2. <https://doi.org/10.15282/jgi.2.2.2019.5462>

الحوكمة المحددة التي أثبتت فعاليتها في الحد من الفساد. بالإضافة إلى ذلك، من المهم مراعاة العوامل السياقية التي قد تؤثر في نجاح هذه الممارسات، مثل التأثيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية.^(١)

وفي السنوات القليلة الماضية، كان هناك اهتمام متزايد بفهم العلاقة بين الحوكمة العامة وإدراك الفساد؛ وقد أدى هذا الاهتمام إلى إجراء أبحاث مكثفة في كل من المجالات الأكاديمية والعملية وتناولت هذين المفهومين من زوايا متعددة، سواء من حيث الأطر المؤسسية أو الأبعاد القانونية والإدارية^(٢). ومع ذلك، وعلى الرغم من وفرة الأبحاث حول الحوكمة والفساد، فإن هناك فجوة كبيرة تتعلق بعدم التوصل إلى فهم دقيق ومتكامل لطبيعة الارتباط أو التفاعلية بين الحوكمة العامة بوصفها مجموعة من المبادئ والآليات التنظيمية، وبين إدراك الفساد بوصفه تصوراً مجتمعياً ومؤسسياً لمدى انتشار الممارسات غير المشروعة، لذا نعرض سريعاً النظريات التي تحدثت عن هذا الارتباط من خلال ما يأتي:

أولاً: نظرية الوكيل- الرئيس (Principal-Agent Theory)

تُعَدُّ نظرية الوكيل - الرئيس إطاراً قيماً لتحليل الفساد داخل الحوكمة العامة، وبخاصة فيما يتعلق بمؤشر إدراك الفساد. وتعالج هذه النظرية في المقام الأول التعقيدات المتأصلة في العلاقات؛ حيث يفوض أحد الطرفين (الوكيل الرئيس) المسؤوليات إلى طرف آخر (الوكيل)، وبخاصة في سياق الإدارة العامة. وفي هذه الحالة، يعمل المواطنون وممثلوهم المنتخبون بوصفهم أطرافاً رئيسة، في حين يعمل المسؤولون العموميون والبيروقراطيون بوصفهم وكلاء. وقد نشأت النظرية من العمل الرائد لجينسن وميكلينج^(٣)، مؤكدين على تحديات عدم التماثل في المعلومات، إذ يمتلك الوكلاء معلومات أكثر من الوكلاء الرئيسيين؛ مما قد يؤدي إلى عدم توافق المصالح. ويمكن أن تخلق هذه التناقضات بيئة

(1) Grindle, M. S. (2007). Good enough governance revisited. *Development Policy Review*, 25 (5), 533-574. <https://doi.org/10.1111/j.1467-7679.2007.00385.x>

(2) الحمادي، خالد علي. (٢٠٢١). الحوكمة ومكافحة الفساد: دراسات في الإدارة العامة والسياسات العامة. دار النهضة العربية، ص ٣٠-٣٢.

(3) Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3 (4), 305-360. [https://doi.org/10.1016/0304-405X\(76\)90026-X](https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X)

مواتية للفساد؛ إذ قد يعطي الوكلاء الأولوية للمكاسب الشخصية على الرفاهية العامة وينخرطون في أنشطة مثل الرشوة والاختلاس والاحتيال^(١).

يستخلص مما تقدم أن هذه النظرية تقيم العلاقة بين الحوكمة والفساد وفقا لمعطيات

يمكن تلخيصها على النحو الآتي^(٢):

• **ضعف الحوكمة يؤدي إلى زيادة الفساد**، فعندما تكون أنظمة الرقابة غير فعالة،

يستغل الوكلاء سلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية، مثل: التربح أو إساءة استخدام الموارد العامة.

• **الشفافية والمسؤولية تقللان من الفساد**، وذلك بفرض آليات محاسبية قوية، مثل:

الإفصاح المالي، وتدقيق الحسابات، والعقوبات الصارمة؛ مما يقلل من فرص إساءة استخدام السلطة.

• **تضارب المصالح بين الرئيس والوكيل يمكن أن يكون مصدرا للفساد**، ولكنه قابل

للحد من خلال تعزيز الحوكمة العامة، مثل: إشراك المجتمع المدني في الرقابة، وتقوية استقلالية الأجهزة الرقابية.

ثانياً: النظرية المؤسسية (Institutionalism Theory)

توفر النظرية المؤسسية إطاراً شاملاً لتحليل العلاقة المعقدة بين الحوكمة العامة ومؤشر مدركات الفساد، مع التأكيد على الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، في تشكيل الفساد^(٣). ووفقاً لهذه النظرية، فإن قوة المؤسسات وشفافيتها

(1) Martinsson, J. (2021). Combatting institutional corruption: The policy-centered approach. *Crime, Law and Social Change*, 75(3), 267–280. <https://doi.org/10.1007/s10611-021-09934-5>

(2) الحمادي، خالد علي. (٢٠٢١). الحوكمة ومكافحة الفساد: دراسات في الإدارة العامة والسياسات العامة. مرجع سابق، ص ٥٨ – ٦٠.

(3) Pillay, S. (2014). An institutional theory perspective on corruption. In S. Pillay (Ed.), *Development Corruption in South Africa: Governance Matters* (pp. 77–104). Palgrave Macmillan US. https://doi.org/10.1057/9781137383501_4

ومساءلتها هي عوامل حاسمة تحدد مدى انتشار الفساد داخل المجتمع^(١)، وتشكل المؤسسات الأساس الذي تُبنى عليه التفاعلات الاقتصادية والسياسية، ويصبح من الواضح أن نزاهة وفعالية هذه المؤسسات مرتبطة بشكل مباشر بمستويات الفساد^(٢).

كما أن المؤسسات الضعيفة التي تتميز بعدم كفاية إنفاذ القوانين، والغموض، والافتقار إلى آليات المساءلة، توفر بيئة يمكن أن تزدهر فيها الممارسات الفاسدة^(٣)، ومن ناحية أخرى، يمكن للمؤسسات القوية ذات الأطر القانونية القوية، والعمليات الشفافة، والرقابة الفعالة أن تقلل بشكل كبير من فرص الفساد^(٤). وتؤكد هذه النظرية على الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات غير الرسمية، مثل: المعايير والقيم والثقافة المجتمعية، في تشكيل سلوك الأفراد والمنظمات فيما يتعلق بالفساد^(٥).

وتشير إلى أنه في المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد أو يتوقعه الناس، قد تكافح التدابير الرسمية لمكافحة الفساد لإحداث تأثير كبير. لذلك؛ من الضروري اعتماد نهج مزدوج لمكافحة الفساد يتناول كل من الهياكل الرسمية للحكم والمعايير الثقافية غير الرسمية التي

(1) Hapuhennedige, S., Bernsen, E. C., & Kohler, J. C. (2020). Exploring accountability and transparency within international organizations: what do we know and what do we need to know?. In K. T. Çaliyurt (Ed.), *Integrity, Transparency and Corruption in Healthcare & Research on Health* (Vol. I, pp. 125–139). Springer Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-15-1424-1_7

(2) Campos, N. F., & Giovannoni, F. (2017). Political institutions, lobbying and corruption. *Journal of Institutional Economics*, 13(4), 917–939. <https://doi.org/10.1017/S1744137417000108>

(3) Farazmand, A., De Simone, E., Gaeta, G. L., & Capasso, S. (2022). Corruption, lack of transparency and the misuse of public funds in times of crisis: An introduction. *Public Organization Review*, 22(3), 497–503. <https://doi.org/10.1007/s11115-022-00651-8>

(4) Asaduzzaman, M., & Virtanen, P. (2021). Strong, transparent public institutions and meta-governance. In W. Leal Filho, A. Marisa Azul, L. Brandli, A. Lange Salvia, P. G. Özuyar, & T. Wall (Eds.), *Peace, justice and strong institutions* (pp. 889–900). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-95960-3_125

(5) Pena López, J. A., & Sánchez Santos, J. M. (2014). Does corruption have social roots? The role of culture and social capital. *Journal of Business Ethics*, 122(4), 697–708. <https://doi.org/10.1007/s10551-013-1789-9>

تؤثر في السلوك المجتمعي^(١)، ومن خلال القيام بذلك، من الممكن خلق ثقافة النزاهة التي تثبط الممارسات الفاسدة وتعزز الشفافية في جميع مجالات المجتمع. ويعترف هذا النهج بأهمية السياق الثقافي وتأثير المعايير الاجتماعية في سلوك الفرد والجماعة، ويسعى إلى الاستفادة من هذه العوامل في مكافحة الفساد. توفر الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة الفساد على أساس النظرية المؤسسية مجموعة متنوعة من التدخلات، ومن أكثر التدخلات فعالية إنشاء وإنفاذ أطر قانونية صارمة تحدد بوضوح الأنشطة الفاسدة والعقوبات المناسبة لمثل هذه الأفعال^(٢)، وهذا يخلق عقبة قوية ضد الأنشطة الفاسدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة من خلال مبادرات، مثل: الحكومة المفتوحة، والإفصاح المالي من قبل المسؤولين العموميين، يمكن أن يقلل بشكل كبير من الغموض الذي غالبًا ما يمكّن الأنشطة الفاسدة^(٣)، وكذلك فتنفيذ هذه التدخلات يمكّننا من مكافحة الفساد وتعزيز ثقافة المساءلة والعدالة في المؤسسات العامة.

وللتصدي للفساد بشكل فعال، من الضروري وجود آليات رسمية. ومع ذلك، فإن تعزيز المشاركة العامة في عمليات الحكم وتمكين المجتمع المدني يمكن أن يكون مفيدًا أيضًا، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل بوصفها جهات حراسة، وتراقب المؤسسات العامة وتدعو إلى مزيد من المساءلة والنزاهة^(٤).

(1) Tu, W. (2023). Trust and corruption: how different forms of trust interact with formal institutions. *Global Public Policy and Governance*, 3(2), 160–179. <https://doi.org/10.1007/s43508-023-00061-6>

(2) Martinsson, J. (2021). Combatting institutional corruption: The policy-centered approach. *Crime, Law and Social Change*, 75(3), 267–280. <https://doi.org/10.1007/s10611-021-09934-5>

(3) Brenya Bonsu, A., Appiah, K. O., Gyimah, P., & Owusu-Afriyie, R. (2023). Public sector accountability: do leadership practices, integrity and internal control systems matter? *IIM Ranchi Journal of Management Studies*, 2(1), 4–15. <https://doi.org/10.1108/IRJMS-02-2022-0010>

(4) Williamson, A. K., Kingston, K. L., & Bennison, L. (2022). Similar or Different? Downward Accountability Across Civil Society Organisational Forms. *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, 33(5), 1002–1014. <https://doi.org/10.1007/s11266-021-00441-8>

كما أن بناء ثقافة ترفض الفساد من شأنها ضمان القضاء عليه بشكل مستدام. وخلق هذه الثقافة يتطلب تحولاً في المواقف المجتمعية تجاه الفساد، وهو ما يمكن أن يتم من خلال الإصلاحات التعليمية، وحملات التوعية العامة، وتنمية القيادة الأخلاقية، وتوسيع دائرة التعاون الدولي محور بحثنا^(١).

يستخلص مما تقدم أن النظرية المؤسسية تقيم العلاقة بين الحوكمة والفساد وفقاً لمعطيات يمكن تلخيصها على النحو الآتي^(٢):

- **تقوية المؤسسات يؤدي إلى تقليل الفساد، وذلك عندما تكون القوانين واضحة، والمساءلة صارمة، تقل فرص الفساد.**
- **الثقافة المؤسسة تلعب دوراً أساسياً، فالقواعد غير الرسمية، مثل: (الولاء الشخصي أو المحسوبية) قد تؤثر في مدى انتشار الفساد.**
- **التفاعل بين القوانين الرسمية والعادات المجتمعية يمكن أن يحدد مدى نجاح الحوكمة في مكافحة الفساد.**

ثالثاً: نظرية الاختيار العام (Public Choice Theory)

توفر نظرية الاختيار العام فهماً دقيقاً للعلاقة بين الحوكمة العامة ومؤشر إدراك الفساد، من خلال تصور السياسيين والبيروقراطيين بوصفهم جهات فاعلة عقلانية ومهتمة بمصالحها الذاتية، على غرار المشاركين في الأسواق الاقتصادية^(٣).

تستند هذه النظرية إلى التحليل الاقتصادي لصنع القرار السياسي، وتشرح كيف يمكن للحوافز داخل المؤسسات العامة أن تؤدي إلى سلوك فاسد. وتشير النظرية إلى أنه عندما لا تكون هناك ضوابط وتوازنات وضغوط تنافسية كافية، فقد يستغل المسؤولون الحكوميون سلطتهم لتحقيق مكاسب شخصية؛ مما قد يؤدي إلى ممارسات مثل البحث عن الريع والتلاعب بالسياسات والفساد الصريح^(٤).

(1) Pozsgai-Alvarez, J. (2022). Corruption tolerance as a process of moral, social, and political cognition: evidence from Latin America. *Crime, Law and Social Change*, 77(4), 381–404. <https://doi.org/10.1007/s10611-021-09995-6>

(٢) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. مرجع سابق، ص ٥٢.

(3) Dell'Anno, R. (2020). Corruption around the world: an analysis by partial least squares—structural equation modeling. *Public Choice*, 184(3-4), 327–350. <https://doi.org/10.1007/s11127-019-00758-5>

(4) Campos, N. F., & Giovannoni, F. (2017). Political institutions, lobbying and corruption. *Journal of Institutional Economics*, 13(4), 917–939. <https://doi.org/10.1017/S1744137417000108>

تسلط نظرية الاختيار العام الضوء على أهمية موازنة مصالح المسؤولين العموميين مع الصالح العام الأوسع من خلال هيكله الحوافز والترتيبات المؤسسية بشكل استراتيجي^(١). ولتحقيق هذا الموازنة؛ من الضروري تعزيز الضوابط والتوازنات المؤسسية لمنع تركيز السلطة، وضمان المساءلة عبر مختلف فروع الحكومة والهيئات المستقلة^(٢)، ويعمل تشتيت السلطة كضمانة ضد إساءة استخدام السلطة ويسهل الآليات لمحاسبة المسؤولين العموميين^(٣). علاوة على ذلك، وفقاً للنظرية، يمكن أن يعمل تعزيز المنافسة السياسية كرادع قوي ضد الممارسات الفاسدة^(٤)؛ يرجع ذلك إلى أنه عندما تكون هناك بيئة سياسية تنافسية، يكون الساسة أكثر ميلاً إلى الامتناع عن الانخراط في أنشطة فاسدة؛ بسبب زيادة خطر فقدان دعم الناخبين^(٥).

إن وجود بدائل قابلة للتطبيق للناخبين يجعل من المكلف على الساسة الانخراط في ممارسات فاسدة. وتعمل هذه الديناميكية التنافسية أيضاً على تعزيز مساءلة المسؤولين العموميين، لأنهم يدركون عواقب القبض عليهم وهم متورطون في أنشطة فاسدة^(٦). وعليه فإن تعزيز بيئة سياسية تنافسية هو خطوة حاسمة في الحد من الفساد وتحسين المساءلة بين المسؤولين العموميين. ونظرية الاختيار العام هي إطار يؤكد على الدور الأساس لإشراك المواطنين والإشراف عليهم في منع الممارسات الفاسدة، وتشير هذه النظرية إلى أنه يجب على المواطنين المشاركة بنشاط في العملية السياسية، وأن منظمات المجتمع المدني

(1) Brunjes, B. M. (2019). Competition and federal contractor performance. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 30(2), 202–219. <https://doi.org/10.1093/jopart/muz027>

(2) Holcombe, R. G. (2018). Checks and balances: enforcing constitutional constraints. *Economies*, 6(4), 57. <https://www.mdpi.com/2227-7099/6/4/57>

(3) Edwards, A., & Hupe, P. (2012). The accountability of power: Democracy and governance in modern times. *European Political Science Review*, 4 (2), 177–194. <https://doi.org/10.1017/S1755773911000154>

(4) Perlman, R. L., & Sykes, A. O. (2018). The political economy of the foreign corrupt practices act: an exploratory analysis. *Journal of Legal Analysis*, 9(2), 153–182. <https://doi.org/10.1093/jla/lay001>

(5) Dincer, O., & Johnston, M. (2016). Political Culture and Corruption Issues in State Politics: A New Measure of Corruption Issues and a Test of Relationships to Political Culture. *Publius: The Journal of Federalism*, 47 (1), 131–148. <https://doi.org/10.1093/publius/pjw026>

(٦) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. مرجع سابق، ص ٥٥-٥٧.

ووسائل الإعلام يجب أن تعمل بيقظة دائمة. وللحماية من الفساد؛ يستخدم هذا المنظور قوة الرقابة العامة المنظمة في الكشف عن الفساد وردعه، ومن ثَمَّ عندما يتم تمكين عامة الناس من المشاركة في العملية السياسية والحصول على المعلومات، يصبح من الأسهل محاسبة المسؤولين العموميين، ومنع الفساد من التجذر^(١).

يستخلص مما تقدم أن النظرية تقيم العلاقة بين الحوكمة والفساد وفقا لمعطيات يمكن تلخيصها على النحو الآتي^(٢):

- **زيادة الحوكمة تحد من الممارسات الانتهازية؛** فوجود مؤسسات رقابية مستقلة يقلل من قدرة المسؤولين على إساءة استخدام السلطة.
- **إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني،** يمكن أن يقلل من احتكار السلطة ويسهم في كشف الفساد.
- **اللامركزية الإدارية تساعد في توزيع السلطة؛** مما يقلل من تركيز الفساد في مراكز القرار الرئيسة..

○ خلاصة البحث الأول

إن الحكومات والمنظمات الدولية لا بد أن تعطي الأولوية لتحسين هياكل الحوكمة العامة، وهذا يتطلب العمل بشكل تعاوني لتعزيز مشاركة المواطنين والمساءلة، وتعزيز فعالية الحكومة، وتحسين جودة اللوائح، وتكثيف الجهود للسيطرة على الفساد. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن كل بُعد من أبعاد الحوكمة يلعب دورًا محوريًا في الحد من مستويات الفساد، ومن ثَمَّ فإن النهج الشامل لإصلاح الحوكمة ضروري. وتؤكد نتائج الدراسة على الحاجة إلى دراسة متأنية لجميع أبعاد الحوكمة لتحقيق إصلاح ناجح للحكومة، وأن الاختلاف في تأثير دخل الفرد في الحوكمة وإدراك الفساد يشكل قضية بالغة الأهمية تتطلب الاهتمام. وتشير النتائج إلى أن السياقات الاقتصادية حاسمة في تشكيل تأثير

(1) Park, J., Butler, J. S., & Petrovsky, N. (2022). Understanding public participation as a mechanism affecting government fiscal outcomes: theory and evidence from participatory budgeting. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 33(2), 375–389. <https://doi.org/10.1093/jopart/muac025>

(٢) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠.

الدخل في الحوكمة والفساد؛ فالدول الغنية لديها القدرة على الوصول إلى المزيد من الموارد، التي يمكنها استخدامها لتنفيذ تدابير أقوى لسيادة القانون ومكافحة الفساد؛ وهذا يمكنها من تعزيز هذه المجالات وتعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة. ومن ناحية أخرى، تواجه البلدان ذات الدخل المنخفض تحديات كبيرة لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير. ومن هنا تحتاج الحكومات إلى التركيز على بناء هياكل أساسية للحكم قادرة على دعم الجهود الفعّالة لمكافحة الفساد، حتى في ظل الموارد المحدودة. وسوف يساعد هذا النهج في تسوية المهام وتعزيز التنمية العادلة والمنصفة في جميع الدول. إن الارتباط بين الحكم الرشيد وإدراك الجمهور للفساد يشكل أهمية قصوى، وهو يعني ضمناً أن الاستثمار في البنية الأساسية للخدمة العامة من شأنه أن يوفر حلاً قابلاً للتطبيق لمكافحة الفساد. ومن خلال تعزيز جودة الخدمات، يمكن تقليص فرص انتشار الممارسات الفاسدة، ويتحقق هذا من خلال الحد من سلطة المسؤولين وتعزيز الشفافية في العمليات الحكومية لتقليل فرص الفساد؛ مما يؤدي إلى زيادة المساءلة والديمقراطية الأكثر قوة. وبشكل عام، فإن الحكم الرشيد أمر بالغ الأهمية لضمان مجتمع عادل ومنصف يلبي احتياجات مواطنيه.

المبحث الثاني

دور التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد

تمهيد وتقسيم:

تفرض العولمة فرصًا وتحديات للدول وتعاونها. وعلاوة على ذلك، في ضوء التحديات الدولية المتزايدة، مثل: الأوبئة والصراعات التجارية وتدفقات الهجرة، أصبحت أهمية التنسيق بين البلدان أكثر وضوحًا. وفي هذا السياق، يبرز التعاون الدولي في مجال الحوكمة بوصفه أداة حاسمة لتحقيق الأهداف المشتركة ومعالجة القضايا المعقدة بما فيها مكافحة الفساد؛ إذ تتطلب الظروف الحديثة من الدولة المشاركة بنشاط في عمليات التعاون والتكامل الدولي لحماية وتعزيز مصالحها الوطنية^(١).

ويعد التعاون الدولي في الحوكمة أمرًا بالغ الأهمية في عصر العولمة؛ إذ بات التفاعل بين البلدان والمنظمات الدولية عاملاً رئيساً في ضمان التنمية المستدامة والأداء الفعال للدولة، فإحدى المهام المحورية للدول الحديثة تتمثل في بناء نظام حوكمي متكامل يمكنها من الانخراط بفاعلية في النظام العالمي، كما أن تعاظم الترابط بين العلاقات الدولية يتطلب دورًا نشطاً للدول في صياغة السياسات والإدارة الدولية الفعالة، وهنا، تبرز أهمية المنظمات الدولية والمشاريع المشتركة، التي تسهم في تطوير الإدارة العامة من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وترسيخ سيادة القانون. وفي ضوء هذه المعطيات، وانسجامًا مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تعزيز النزاهة والشفافية^(٢)؛ يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التعاون الدولي في تعزيز حوكمة مكافحة الفساد، وسيركز على تحليل مظاهر هذا التعاون، واستكشاف تحدياته، سواءً من حيث الفرص التي يوفرها أو العوائق التي قد تواجهه. ولتحقيق ذلك سيتم تقسيم المبحث إلى المطلبين الآتيين:

– المطلب الأول: مظاهر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

– المطلب الثاني: التحديات الوطنية والدولية للتعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد داخل المملكة.

(1) Thomas Hale, David Held, and Kevin Young, Gridlock: Why Global Cooperation is Failing when We Need It Most (Polity Press, 2013), pp. 22–24.

(2) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات، مرجع سابق، ص ٦٠.

المطلب الأول

مظاهر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م

أدرت المملكة العربية السعودية، في إطار رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠م، أهمية الانخراط الفاعل في الجهود الدولية لمكافحة الفساد، إيماناً منها بأن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تعاوناً عابراً للحدود. وقد تجسّد ذلك في انضمام المملكة إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتعزيز شراكاتها مع منظمات وهيئات دولية مختصة بحوكمة مكافحة الفساد. ويُعد هذا التوجّه انعكاساً لرغبة المملكة في ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة، وتبادل الخبرات مع المجتمع الدولي، بما يسهم في بناء بيئة تنموية مستدامة قائمة على الحوكمة الرشيدة. وقبيل الحديث عن مظاهر التعاون الدولي في حوكمة الفساد؛ وأهم الصور التي تجلّى فيها، التي من خلالها نكشف النقاب حقيقة عن دور هذا التعاون وأثره في فاعلية هذه الحوكمة، لا بُدّ من المرور سريعاً على أهمية هذا التعاون وبخاصة في هذا المجال؛ أي مجال الحوكمة، ثم بيان مظاهر هذا التعاون، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول :

أهمية التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد

في بحثها، حددت بيلسكا، (T.V) أن تحديث وتحسين السلطات العامة يهدف إلى تحديث أدائها لتعزيز جودة الخدمات العامة، وزيادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. ويلاحظ أن المؤسسات الحديثة أصبحت أكثر مرونةً وتكيفاً مع التغيرات في المجتمع والعالم^(١). وتشير إلى أن تحقيق التقدم المؤسسي للبلد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون الدولي وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية، مع مراعاة المعايير التي وضعها البنك الدولي. كما تم تحديد ضرورة ضمان التنمية المؤسسية لتنفيذ مشاريع التغييرات البنوية، بما في ذلك مراعاة مصالح المجتمع وقيمته، والخصائص العاطفية والسلوكية للمواطنة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة التحديث القائمة على الخبرة الدولية التي تغطي مجالات مختلفة؛ بما في ذلك

(1) Bielska, T.V.(2023) Modernization of Public Authorities in the Context of International Cooperation and Institutional Development. Warsaw: Institute of Public Governance, 2021, p. 78–81.

التحول البنوي والرقمي والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتأثير في تغير المناخ والاستقرار البيئي، وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار، وتطوير التعاون الدولي^(١).

في حين يسلط كاراسايف وليكارشوك الضوء على أهمية فهم واستخدام تكنولوجيا المعلومات المعاصرة للتعاون الدولي والتفاعل بين الدول، ويؤكدان بشكل خاص على تطوير الحكومة الإلكترونية، وهو عامل حاسم في تشكيل مجتمع المعلومات. علاوة على ذلك، ونظرًا للاهتمام المتزايد بتطبيق هذه التقنيات في العمليات السياسية وحوكمة الدولة، يُعدُّ من المهام ذات الصلة للباحثين دراستها وتكييفها على المستوى الدولي. ويُنظر إلى استخدام الاتصالات المعلوماتية في السياسة بوصفها وسيلة لتعزيز التعاون الدولي وتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول، وهو عنصر حاسم في الساحة السياسية العالمية^(٢). وسلطا الضوء على أن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية للتنقل الأكاديمي وتدويل التعليم العالي. بالإضافة إلى ذلك، خلال أوقات الحرب، يُعدُّ التعاون الدولي وسيلة فعالة لتحسين جودة وتنافسية مؤسسات التعليم العالي، وذلك باتباع أهداف إصلاح الإدارة العامة، وبخاصة في نظام التعليم والتنقل الأكاديمي وفقًا للبرامج الدولية، كما أن التعاون الدولي عنصر حاسم في تحسين جودة العملية التعليمية والتكيف الشامل للبلاد وإدارتها العامة مع الاتجاهات العالمية.

ويرى بعض الباحثين أن الأهمية المتزايدة للتكامل والتعاون الدوليين لا تشكل تهديدًا للسيادة الوطنية، بل هي خطوة ضرورية في العالم الحديث؛ إذ أصبحت العولمة والتفاعل بارزين بشكل متزايد. ويسهم التعاون الدولي في تطوير جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية داخل البلد، ويساعد في معالجة القضايا العالمية المعقدة، مثل: تغير المناخ،

(1)Belska, T. V. (2023). Modernization changes in the system of public administration in the conditions of globalization. Scientific perspectives, 10(40), p45-53. [https://doi.org/10.52058/2708-7530-2023-10\(40\)-45-53](https://doi.org/10.52058/2708-7530-2023-10(40)-45-53)

(2)Karasaev, S. U., Likarchuk, N. V. (2023). International aspects of the use of information technologies in public administration. International relations: theoretical and practical aspects, 12, 151-163. <https://doi.org/10.31866/2616-745X.12.2023.292411>

والتجارة، والإرهاب الدولي، والهجرة^(١). ويشير البعض إلى أن الجوانب القانونية للتكامل والتعاون الدوليين أساسية لضمان الاستقرار والفعالية في العلاقات الدولية؛ إذ إن الدستور والتشريعات الوطنية تضع الأسس لممارسة هذه الوظائف، ومن ثمّ فإن اعتماد قوانين خاصة، مثل: قانون " نظام هيئة مكافحة الفساد السعودي " يعزز وضعها القانوني، ويوفر ضمانات قانونية موثوقة^(٢).

ويضيف أنصار هذا الرأي أن الإدارة العامة ليست فقط التفاعل بين الدولة والحكم الذاتي المحلي والمواطنين، ولكنها أيضًا نظام معقد يشمل الإدارة العامة وتحليل برامج الدولة والسياسات. كما أن هذه العملية تتضمن التعاون مع الشركات والكيانات الأخرى. ومن الأهمية بمكان تطوير نهج شامل لبناء نظام الإدارة العامة. وينبغي أن يأخذ هذا النهج في الحسبان المشاريع الدولية، ويعطي الأولوية لحماية المصالح العامة وحقوق المواطنين في تنفيذ قرارات الإدارة^(٣). وتؤدي المنظمات الدولية والمشاريع المشتركة دورًا رئيسًا في تعزيز تطوير الإدارة العامة، من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات مختلفة، فهي تقدم المساعدة الفنية والدعم المالي والمعرفة المتخصصة لتنفيذ استراتيجيات الإدارة الفعالة وإصلاحات القطاع العام. لذلك؛ قد تتضمن مشاريع المنظمات الدولية إنشاء ودعم برامج الإدارة المبتكرة، وتوفير أنشطة التدريب وبناء القدرات لموظفي الخدمة المدنية، وتطوير آليات الرصد والتقييم لأداء المؤسسات العامة، وتعزيز علاقات الشراكة بين الهيئات الحكومية والشركات والمجتمع المدني. ومن ثمّ، تهدف هذه المشاريع إلى تعزيز كفاءة الإدارة العامة، وتعزيز الشفافية والانفتاح في عمليات الحكم، وتسهيل تطوير المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون^(٤).

(1) Chaikovskiy, Yu.V., Kharytonov, R.F. (2022). International relations and world politics: educational and methodological manual. NU "OLA". p 43.

(٢) الغامدي، ناصر محمد. (٢٠٢٠). الإطار القانوني للتعاون الدولي في مكافحة الفساد: دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، ص ١١٢-١١٥.

(3) Oleshko, A. A. (2023). Key aspects of management modernization in public administration institutes. Public administration: improvement and development, 3, 1-12. <https://nayka.com.ua/index.php/dy/article/view/1255>

(٤) علي، محمد عبد الله، (٢٠١٩) الإدارة العامة الحديثة: مفاهيم وتقنيات. دار صفاء للنشر والتوزيع، ص

ويعتقد أنه في مجال هذه الأهمية، أنه في العالم الحديث يتأثر تشكيل وتطوير الإدارة العامة بشكل كبير بالتعاون الدولي والمشاريع المشتركة وتبادل الخبرات بين البلدان؛ إذ يتم تحديد تأثير المنظمات الدولية والمشاريع المشتركة على الإدارة العامة من خلال مجموعة معقدة من العوامل التي تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحياة البلد، كما تعمل المنظمات الدولية، مثل: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، بوصفها محفزات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الحكم بين البلدان^(١). ويسهم هذا في تقديم أحدث الأساليب والاستراتيجيات في الإدارة العامة؛ بهدف زيادة كفاءة وشفافية ومساءلة السلطات العامة^(٢). وأخيراً، يمكن للتعاون الدولي من خلال المنظمات والمشاريع المشتركة أن يسهم في تحديث الإدارة العامة وتحسينها وتكييفها مع التحديات المعاصرة، كما يوفر فرصاً لتبادل أفضل الممارسات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية^(٣).

ويلاحظ في هذا المقام أن مشاركة المملكة في البرامج والمبادرات الدولية الرامية إلى تطوير الطاقة المتجددة وتطبيق التقنيات الخضراء ومعالجة العواقب البيئية للحرب، تعكس مشاركتها في المبادرات العالمية والتزامها تجاه المجتمع الدولي^(٤).

وأخيراً، يمكن القول إن دور الدولة في التكامل والتعاون الدولي الناجح له أهمية خاصة؛ لأنه يضمن ويحمي المصالح الوطنية في البيئة العالمية. ومن الجوانب الرئيسة لهذا التكامل مواءمة التشريعات، والتعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى، في مشاريع وبرامج مختلفة تغطي مجموعة واسعة من المجالات، من التعليم والعلوم إلى الطاقة والمساعدات

(١)، مرجع سابق، ص ١١٥.

(2)Levytska, O., Mulska, O., Ivaniuk, U., (...), Vasylytsiv, T., Lupak, R. (2020). Modelling the conditions affecting population migration activity in the eastern european region: The case of Ukraine. TEM Journal, 9(2), p507-514

(3)Shevchenko, N., Kopytko, M., Zakharov, O. (2023). The role of international cooperation of government authorities in the field of reducing and controlling the level of corruption in Ukraine. Scientific notes of the "KROK" University, 3(71), 38-45. <https://doi.org/10.31732/2663-2209-2022-71-38-45>

(4)United Nations Development Programme (UNDP), Public Administration Reform: Practice Note (New York: UNDP, 2003), p. 5-8.

الإنسانية. وهذا يوضح التفاعل والانفتاح المتزايد بين البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية المشتركة. إن التعاون الدولي له تأثير كبير في الإدارة العامة، وتعزيز تحديثها وتحسينها وتكييفها مع التحديات المعاصرة، كما يوفر فرصاً لتبادل أفضل الممارسات وتحقيق الأهداف العالمية معاً، وتعزيز التنمية المستدامة والازدهار للبلاد ومواطنيها^(١).

(1) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)(2012), The Role of International Organisations in Fostering Better Public Governance .Paris: OECD Publishing.pp. 11–13.

الفرع الثاني:

مظاهر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد:

إذا كانت حوكمة التنظيم المؤسساتي المخصص بوصفها آلية لمكافحة الفساد هي جوهر التعاون الدولي الذي نحن بصدد بحثه؛ فإن ثمة مظاهر معينة للتعاون الدولي في هذا المجال؛ وبحثاً عن هذه المظاهر لاسيما من قبل المملكة؛ وُجِدَ أن هذا التعاون هنا قد اتخذ عدة أشكال ساعدت إلى حد ما في رسم ملامحه^(١) ويمكن تفصيل هذه الأشكال في جانبين؛ الأول الجانب المتعلق بالاتفاقيات الدولية التي سارعت المملكة إلى الانضمام إليها، والالتزام بمضامينها وتنفيذها، وسوف نتخذ نموذجاً لهذه الاتفاقيات لمناقشته وبيان أوجه التعاون الدولي من قبل المملكة في حوكمة مكافحة الفساد وهذه الاتفاقية هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بوصفها العنوان الأبرز والأكثر شمولاً لهذه المكافحة، وكذلك من مظاهر التعاون الدولي الذي أبدته المملكة في إطار حوكمة مكافحة الفساد، الإجراءات التي يمكن وصفها بالجهود المشتركة التي كانت تُبذل من قبل المملكة والجهات الدولية الفاعلة، التي كان لها أثر واضح في الحوكمة لمكافحة الفساد، سواءً على المستوى الوطني أو عبر الحدود، ويمكن تناول هذه المظاهر من خلال الآتي:

أولاً: جهود المملكة العربية السعودية في حوكمة مكافحة الفساد في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً حثيثة في تعزيز حوكمة مكافحة الفساد، وقد عززت هذه الجهود بما يلي:

١- المملكة طرفاً في الاتفاقية:

تمت الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أكتوبر ٢٠٠٣م، ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥م، وتعد المملكة العربية السعودية دولة طرفاً في الاتفاقية، وصادقت عليها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٢) بتاريخ ٠٢ / ٠٣ / ١٤٣٤هـ، وهو ما يعكس التزامها بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد على المستويين الوطني والدولي^(٢).

(١) الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. مرجع سابق، ص ٨٩-٩١.

(٢) ينظر: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. التقرير التعريفي بمناسبة مصادقة المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ص ٦٠٥.

وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أول إطار قانوني عالمي شامل لمكافحة الفساد؛ إذ تغطي مجالات متعددة؛ منها الشفافية المالية، ومكافحة غسل الأموال، الفساد في القطاع الخاص، وتمويل الأحزاب السياسية، ودور المجتمع المدني في التصدي للفساد. ومن خلال المصادقة على الاتفاقية، تلتزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير وقائية، وتجريم أفعال الفساد، والتعاون الدولي في ملاحقة المتورطين واسترداد الأصول المنهوبة^(١).

٢- جهود المملكة العربية السعودية في تنفيذ أحكام الاتفاقية على المستوى الوطني:

تأكيداً لالتزامها بموجبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ اتخذت المملكة جهوداً مضنية في مكافحة الفساد، وتمثلت هذه الجهود في اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في عام ٢٠٠٧م، التي تهدف إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية وتطوير أنظمة رقابية فعالة، وتطبيق إجراءات وقائية تحد من الفساد في مختلف القطاعات، وحددت الاستراتيجية آلية تنفيذية واحدة لتحقيق أهدافها، وهي إنشاء هيئة وطنية لمكافحة

(١) إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك القانوني الوحيد الملزم دولياً لمكافحة الفساد على المستوى العالمي. وقد صيغت الاتفاقية وتم التفاوض عليها في فيينا، النمسا، في الفترة ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م، ثم اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣م إن اعتماد الاتفاقية يمثل إنجازاً تاريخياً لأنه يعكس التزاماً مشتركاً من جانب البلدان بمكافحة الفساد. وما يجعل الاتفاقية فريدة من نوعها هو نهجها الشامل في معالجة الفساد، والتأكيد على أهمية التدابير الوقائية، وتجريم الفساد وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي واسترداد الأصول. وتلعب الاتفاقية دوراً محورياً في توحيد البلدان ضد الفساد وتعزيز التعاون الدولي الفعال (وقد شكلت الاتفاقية نقطة تحول في الجهود الدولية لمكافحة الفساد، لأنها تمثل التزاماً مشتركاً من جميع الدول الأطراف بتوحيد الجهود لمكافحة هذه الظاهرة وتعزيز التعاون عبر الحدود) واليوم، تتمتع هذه الأداة التاريخية لمكافحة الفساد بالالتزام العالمي تقريباً. وعلى المستوى الوطني، لعبت الاتفاقية دوراً فعالاً في تعزيز العديد من الإصلاحات المؤثرة لمكافحة الفساد، ودفعت إلى إدخال تغييرات مهمة؛ فقد أدت الاتفاقية إلى إصلاحات جوهرية في العديد من الدول من خلال تطوير الأطر التشريعية والمؤسسية مع تعزيز التعاون الدولي في القضايا عبر الحدود واسترداد الأصول. وتعمل الاتفاقية أيضاً بوصفها أداة حاسمة لدفع أجندة ٢٠٣٠م من خلال التأكيد على أهمية النزاهة والشفافية في الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة إلى الأمام، ومعالجة الآثار الشاملة للفساد على جميع القيم والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. كما أن النهج البعيد المدى للاتفاقية والطابع الإلزامي للعديد من أحكامها يجعلها أداة فريدة لتطوير استجابات شاملة للفساد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

الفساد وقد صدر الأمر الملكي المتضمن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد^(١)، وهي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً وتمتع بالشخصية الاعتبارية، ترتبط بالملك مباشرة، وتؤدي عملها بكل حياد دون تأثر من أي جهة كانت، وليس لأحد التدخل في مجال عملها^(٢). وفي إطار تعزيز فعاليتها، تم في عام ٢٠١٩م إعادة هيكلتها لتصبح هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، بعد دمج هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية تحت مظلتها؛ مما منحها مزيداً من القوة والصلاحيات في ملاحقة الفساد، كما توالى الجهود لمكافحة الفساد بصوره وأشكاله وأنماطه المختلفة، بتبني المملكة العديد من الأنظمة والتعديلات وتطبيق إجراءات وتدابير تنظيمية فاعلة، بما في ذلك عقابية رادعة للفسادين خلال السنوات القليلة الماضية.

٣- جهود المملكة العربية السعودية في تنفيذ أحكام الاتفاقية على المستوى

الدولي:

حرصت المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في محاربة الفساد، من خلال حرصها على عقد الاتفاقيات وحضور المؤتمرات والندوات وتعزيز التعاون الدولي في هذا الإطار. وإيماناً من قيادة المملكة بأهمية تعزيز جهود مكافحة الفساد محلياً ودولياً، تماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبما يعزز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفساد؛ تقدمت المملكة خلال رئاستها لمجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠م^(٣)، بمبادرة الرياض الهادفة لإنشاء منصة عالمية تربط بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم، وتوفر قاعدة بيانات موثوقة تسهم في تعزيز المعرفة وتعقب الفاسدين وتوثق جرائمهم، وأسهمت بـ ١٠ ملايين دولار لإنشاء الشبكة، مما يعكس التزام المملكة الجاد

(١) نص قرار مجلس الوزراء رقم ٦٢ وتاريخ ٢/٣/١٤٣٤هـ في الفقرة الثانية من البند ثانياً على: قيام وزارة الخارجية بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعنوانها، وفقاً للفقرة الثالثة من المادة السادسة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

(٢) هذه الاستقلالية تتوافق مع ما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الفقرة (٢) من المادة السادسة منها وهي تنص على أن "تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية. لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له"

(٣) راجع تقارير مجموعة العشرين على الموقع الإلكتروني لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد على الرابط التالي

بمعالجة التحديات المؤسسية التي تعوق جهود مكافحة، ومنها الملاذات الآمنة، ومتابعة قضايا الفساد العابرة للحدود. ومثلما حظيت المبادرة بتأييد قادة مجموعة العشرين، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة الرياض لمكافحة الفساد دولياً في دورتها الاستثنائية المخصصة لمكافحة الفساد. وجدير بالذكر أن أكثر من ٤٥ دولة انضمت للشبكة منذ تدشينها في شهر يونيو من العام الجاري، وتم اختيار المملكة نائباً لرئيس الجمعية العامة ونائباً لرئيس اللجنة التوجيهية للشبكة. وامتداداً لدورها في قيادة جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفساد^(١)؛ تقدمت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية خلال المؤتمر العالمي لتسخير البيانات من أجل تحسين قياس معدلات الفساد، الذي عقد ضمن مبادرة نزاهة العالمية لقياس الفساد، في سبتمبر ٢٠٢٣ في فيينا بمبادرة نزاهة العالمية لقياس معدلات الفساد؛ إذ أكدت المملكة أهمية تنوع الأطر القانونية والسياسية لمكافحة الفساد، وأهمية التعاون من أجل تطوير آليات وأدوات قياس الفساد بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية. وحظي المؤتمر بإشادة دولية بدور هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة في قيادة جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفساد، سواءً من خلال مبادراتها في تأسيس شبكة مبادرة الرياض العالمية لسلطات إنفاذ القانون، أو من خلال مبادرة نزاهة العالمية لقياس الفساد.^(٢)

ثانياً: الجهود الوطنية في تعزيز حوكمة مكافحة الفساد:

يمكن تقسيم بحث الجهود في تعزيز حوكمة مكافحة الفساد في نطاق التعاون الدولي إلى قسمين؛ أولهما: يتعلق بالإطار التنظيمي أو المؤسسي المتمثل في الوحدات أو

(١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (٢٠٢١). عناصر ميثاق شبكة Globe المقترحة. فيينا: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. راجع :

https://globenetwork.unodc.org/globenetwork/uploads/documents/Proposed_Elements_of_a_Charter_1.6.2021_Final_form.pdf

(٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠٢٣). الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المؤتمر العالمي لتسخير البيانات من أجل تحسين قياس الفساد. فيينا، النمسا. متاح على:

<https://grace.unodc.org/grace/en/news-and-events/unodc-iaca-global-conference-on-harnessing-data-to-improve-corruption-measurement.html>

الهيئات التي تم إنشاؤها لأجل هذا الهدف؛ أما القسم الثاني: فيتمثل في الإجراءات التي سعت إليها الهيئة في سبيل ذلك؛ وعليه يمكن تناول هذين القسمين على النحو الآتي:

١- الإطار التنظيمي المؤسسي:

• هيئة الرقابة ومكافحة الفساد:

حرص المنظم السعودي على تحديد مسؤوليات الهيئة من خلال نظام خاص يحكم عملها، وأولى تلك المسؤوليات هو التكليف للهيئة بالرقابة الإدارية على الجهات العامة وحماية النزاهة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وأن لها في سبيل ذلك على الصعيد الدولي متابعة وتنفيذ كل التزامات المملكة الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالرقابة الإدارية وحماية النزاهة، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد والتنسيق في شأنها مع الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن تمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية في هذا الشأن، والتعاون مع الجهات الدولية في هذا المجال، وفق إجراءات مخصصة لذلك، وكذلك دراسة التقارير الدولية الصادرة بذات الشأن^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن قمة الترويج الحقيقي للتعاون الدولي الذي تنهض به الهيئة إنما جاء عبر سلسلة من الوحدات والشبكات والمنصات التي تعنى بمكافحة الفساد، التي تعبر عن أثر التعاون الدولي في تعزيز هذه الحوكمة من خلال إنشاء تلك الوحدات أو الشبكات، ومنها على سبيل المثال:

➤ وحدة التعاون الدولي: بوابة وحدة التعاون الدولي بوصفها إحدى الوحدات التي تم

إنشاؤها داخل الهيئة لتولي هذه المهام^(٢).

➤ شبكة عالمية متخصصة:

كما بينا تقدمت المملكة خلال رئاستها مجموعة العشرين في عام ٢٠٢٠م بمبادرة الرياض الهادفة لإنشاء منصة عالمية تربط بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم، توفر قاعدة بيانات موثوقة تسهم في تعزيز المعرفة وتعقب الفاسدين وتوثق جرائمهم، ويشكل هذا البعد الفني في نشاط المملكة توظيفاً ذكياً للقوة الناعمة؛ فبني المملكة لقيادة الجهود الدولية يعزز

(١) المادة الرابعة من نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

(٢) المادة العاشرة من نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

صورتها بصفتها دولة رائدة في دعم النزاهة والشفافية؛ مما يعزز مكانتها الدولية بصفتها مسهماً فاعلاً في صياغة معايير الحوكمة العالمية، كما أن مبادرة شبكة الرياض مثالاً بارزاً على استغلال الحلول الرقمية لبناء شبكات تعاون بين أجهزة إنفاذ القانون؛ مما يسهم في تسريع تبادل المعلومات وضمن فاعلية الملاحقة القضائية، وبخاصة بعد أن أصبح التعاون الرقمي ركيزة أساسية لحوكمة مكافحة الفساد، مما يتطلب تعزيز الأطر القانونية لحماية أمن البيانات وضمن خصوصية المعلومات المتبادلة^(١).

➤ **منصة اعتماد:** تقدم المنصة العديد من الخدمات لمختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد؛ مما يعزز الشراكة بينهم لتحقيق مستهدفات المشاريع التنموية في المملكة؛ تمكيناً للتحوّل الرقمي لتلك الخدمات، ورفع الشفافية والكفاءة، وتسهيلاً لإجراء الخدمات. وتتبع المنصة استراتيجية تهدف إلى التفوق في تطوير وتشغيل نظام موحد ومستدام للموارد الحكومية، والارتقاء بتجربة المستفيد وإدارة التغيير لتبني الحلول التقنية، مع ضمان الاستفادة القصوى من إمكانيات المركز لتعزيز البنية التحتية للبيانات وموثوقيتها^(٢). وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى إلزام المنظم السعودي لجهات الإدارة أن تقوم بإتاحة المعلومات المتعلقة بعقودها على هذه المنصة، التي تتيح للراغبين والمهتمين من ذوي الشأن الاطلاع على المعلومات والبيانات المتعلقة بالمناسبات^(٣). ويتمشى ذلك مع التزامات المملكة الدولية؛ مما يساعد على تحسين تصنيفها في مؤشرات الحوكمة العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية بفضل وضوح العمليات الحكومية.

• اللجنة العليا لمكافحة الفساد:

وهي لجنة عليا برئاسة سمو ولي العهد "حفظه الله"، تأسست في ٤ نوفمبر ٢٠١٧م، بموجب الأمر الملكي رقم (أ/٣٨) لسنة ١٤٣٩ هـ: وتقوم اللجنة بحصر المخالفات والجرائم والكيانات المتعلقة بقضايا الفساد، بالإضافة إلى إصدار أوامر منع السفر والقبض، ولها الحق في اتخاذ الإجراءات التحفظية حتى تحال للجهات القضائية، واتخاذ ما يلزم مع

(١) ني، جوزيف س. (٢٠٠٧). القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مترجم: محمد توفيق

البيجيري. العبيكان. الرياض، ص ٦٠

(٢) ينظر: موقع منصة اعتماد على الرابط <https://portal.etimad.sa>.

(٣) المادة (٢/١٧) من نظام المناسبات والمشتريات الحكومية السعودي.

المتورطين في قضايا الفساد. يرأس لجنة مكافحة الفساد سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آل سعود، كما تتكون اللجنة من عضوية رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة، وتتولى العديد من الاختصاصات التي حددها الأمر الملكي المشار إليه أعلاه^(١).

وقد حققت هذه اللجنة إنجازات كبيرة في استعادة الأموال العامة ومحاسبة المسؤولين؛ مما عزز مبدأ المساءلة وسيادة القانون^(٢).

• الديوان العام للمحاسبة

تأسس ديوان المراقبة العام عام ١٩٧١م، بموجب المرسوم الملكي رقم ٩ المؤرخ في ١٣٩١\٢\١١هـ، وهو أعلى مؤسسة تدقيق في المملكة العربية السعودية مسؤولة عن تدقيق إيرادات الدولة ونفقاتها وأصولها المنقولة والثابتة، ويضطلع بمسؤوليات تدقيق الأداء والامتثال المالي والإداري للجهات الحكومية في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية^(٣).

(١) وهذه الاختصاصات تشمل ما يأتي:

- حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام
- التحقيق وإصدار أوامر القبض والمنع من السفر وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أيًا كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أي إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال.
- اتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام واتخاذ ما تراه بحق الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة، ولها تقرير ما تراه محققاً للمصلحة العامة خاصة مع الذين أبدوا تجاوبهم معها للكشف عن الثغرات والمخالفات واتخاذ ما يلزم بهذا الخصوص، أو لائحة التفتيش القضائي.

(٢) الديوان الملكي (٢٠١٩، ٣٠ يناير) خادم الحرمين الشريفين يطلع على التقرير المقدم من اللجنة العليا لقضايا الفساد، تضمن تفاصيل نهاية أعمال اللجنة، عدد الأشخاص المستدعين، حالات التسوية، والإحالات القضائية، والمبالغ المستردة، وكالة الأنباء السعودية (واس) على الرابط <https://www.spa.gov.sa/1880372>

(٣) أحمد، شريهان ممدوح حسن. (٢٠١٨). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية. المجلة القانونية، العدد (٤). كلية الحقوق، جامعة القاهرة. ص ١٥.

أخيراً، ترى الباحثة أن الأدبيات الحديثة في مكافحة الفساد تشير إلى أن بناء شبكات تعاون بين الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد يسهم بصورة مباشرة في تحسين فعالية الأنظمة الحديثة، من خلال توحيد المعايير، وتبادل المعلومات، ودعم القدرات المؤسسية^(١)، وقد ظهرت مبادرات نوعية هدفت إلى تجاوز مرحلة تبادل المعلومات إلى بناء شراكات مؤسسية مستدامة، تركز على مبادئ الشفافية، والنزاهة، والمساءلة، ومن هذا القبيل نذكر إعلان "أبو ظبي" لتعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد، وقد مثل نموذجاً للمشاركة الخليجية الفاعلة بالإشارة إلى إسهامات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة^(٢).

ثانياً: الإطار الإجرائي للتعاون الدولي في تعزيز حوكمة الفساد:

مما لا شك فيه أن التعاون الدولي للمملكة في مجال مكافحة الفساد ترك أثره في الحوكمة التي انتهجتها المملكة في سبيل تحقيق هذه الغاية الممثلة في مكافحة الفساد داخلياً أو دولياً، ولعل ذلك يظهر بصورة جلية من خلال ترجمة هذا التعاون في تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة في هذا المضمار، ويمكن تحديداً أهم المظاهر الإجرائية لتعزيز الحوكمة في مكافحة الفساد بوصفه أثراً للتعاون الدولي من خلال التركيز على أمرين؛ أولهما يتعلق بواجب الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عن مكامن الفساد، أو تسليم وتسلم الجناة في هذه الجريمة العابرة للحدود، ويمكن تناول هذه الإجراءات من خلال ما يأتي:

(١) تقرير اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، ٢٠٣٣م المنعقد في فيينا من ١٤ إلى ١٦ يونيو، منصة الوثائق التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: <https://documents.un.org>.

(٢) برنامج إعلان أبو ظبي (٢٠١٩). - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: <https://www.unodc.org/unodc/corruption/abu-dhabi-declaration-programme/>

١- الإبلاغ عن جرائم الفساد

يعد الإبلاغ عن جرائم الفساد إحدى الوسائل المهمة للكشف عن هذا النوع الخطير من الجرائم؛ نظرًا لأن طبيعة هذه الجرائم تتسم بالسرية وعدم الظهور إلى العلن كغيرها من الجرائم؛ كجرائم القتل أو الضرب أو الجرح^(١). وبالنظر إلى أهمية هذه الوسيلة فقد عُنيَ المنظم بهذه الوسيلة لما تحققه من فائدة في تعزيز قيم النزاهة، والحد من تفشي الفساد داخل الهيئات الإدارية، ومما يؤكد ذلك ما جاء في المادة ٤٣ من النظم الأساس للحكم على أنه " مجلس الملك و مجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشئون. ومما عزز ذلك ما تضمنه نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد حينما عدد اختصاصات الأخيرة، ومن بينها توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها. وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية والضوابط اللازمة لذلك^(٢)، وإيصال البلاغ للهيئة إنما يتم عبر إحدى الوسائل الآتية: عن طريق خدمة البلاغات، وهي خدمة إلكترونية تقدمها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تمكن المستفيد من تقديم بلاغ عن أي فساد إداري أو مالي في إحدى الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة. وبإمكان أي شخص أن يقدم بلاغا عما يعتقد أنه حالة فساد، وستتحقق الهيئة من الحالة إذا كانت تقع تحت مسؤوليتها، أو تحيلها إلى جهات أخرى كالنيابة العامة^(٣).

على أن المنظم لم يترك الأمر بالإبلاغ عن جرائم الفساد بدون رقابة، بل حرص على وضع الضوابط المتزنة لهذه الوسيلة على النحو الذي يحقق الفائدة المرجوة منها^(٤)، ومن هذه الضوابط:

(١) القيسي، عبد القادر محمد. (٢٠١٦). المخبر السري والإخبار عن الحوادث بين الادعاء الكيدي والحقائق. المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ص ١٩.

(٢) المادة الثالثة من نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.

(٣) راجع خدمات هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، الخدمات الإلكترونية، تقديم بلاغ جديد على الرابط

التالي <https://nazaha.gov.sa/Services/ApplyReports>

(٤) المجلد، محمد مسفر. (٢٠١٩) حماية المبلغين عن جرائم الفساد. كتب مؤلفين، الرياض. ص ٩٦.

- أ) أن يكون البلاغ بموجب خطاب موجه إلى رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد.
- ب) تضمين الخطاب البيانات الخاصة بالشخص المبلغ (اسمه بالكامل، التوقيع، رقم الهاتف، العنوان، رقم البطاقة الشخصية).
- ج) جدية البلاغ، وعدم الكيدية فيه، وإلا تعرض المبلغ لجريمة البلاغ الكاذب.
- د) عدم سبق تقديم البلاغ للهيئة أو لإحدى الهيئات الحكومية الأخرى.
- هـ) تضمين البلاغ الخطاب ما يفيد حقيقته من أدلة وقرائن.
- وما يخص شكل الخطاب، فيلاحظ أن المنظم لم يشترط شكلاً أو نموذجاً محدداً، ومن ثم يمكن تقديمه كتابة أو شفاهة، وبمجرد تلقي الهيئة للخطاب المتضمن للبلاغ، تعكف الأخيرة على بدء المرحلة التالية لمرحلة الاستقبال، وهي مرحلة توثيقه في محضر خاص مع ذكر وقت البلاغ، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة الدراسة والتحليل والفحص للخطاب، فإذا ما وجدت الهيئة المختصة أن البلاغ جدي ومكتمل الضوابط السابقة، أمرت بإحالة الواقعة المبلغ عنها إلى الإدارة المختصة مشفوعاً بمذكرة بها؛ نتيجة ما خلص إليه بحث البلاغ والمستندات التي تدعم ذلك، وإلا أمرت بالأول وجه لإحالة الواقعة المبلغ عنها ومن ثم حفظ البلاغ.

وأخيراً، نشير إلى أن المنظم لم يتناول حالات الامتناع عن إبلاغ السلطات عن جرائم الفساد إلا بنصوص خاصة في مواضع متفرقة، منها على سبيل المثال ما ذكرته المادة الثانية من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٩١) والمؤرخ ١٤٢٤/٦/٢٥ هـ. من أنه: "يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال الآتية: الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (١) و(٢) و(٣) من هذه المادة، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التأمير".

٢- حماية المبلغ عن جرائم الفساد:

تقع حماية المبلغين عن جرائم الفساد ضمن أولويات التشريعات القانونية؛ نظراً لما يمارسه المبلغ عن الجرائم العامة بصفة عامة، وجرائم الفساد بصفة خاصة، من واجب وطني يخدم مجتمعه بكامله، ويحمي المصلحة العامة للبلاد، ولأجيال بكاملها لاسيما ارتباط

بعض جرائم الفساد بأنشطة الجريمة المنظمة^(١)، ومن هذه التشريعات نذكر المشرع البريطاني الذي خص نظاماً خاصاً بذلك الأمر وهو " قانون الإفصاح للمصلحة العامة ١٩٩٨، وهو قانون صادر عن برلمان المملكة المتحدة يحمي المبلغين عن المخالفات من المعاملة الضارة من قبل صاحب العمل. وتأثراً بفضائح وحوادث مالية مختلفة، جنباً إلى جنب مع تقرير لجنة المعايير في الحياة العامة؛ قدم ريتشارد شيرد مشروع القانون إلى البرلمان وحصل على دعم حكومي، بشرط أن يصبح تعديلاً لقانون حقوق العمل لعام ١٩٩٦. وبعد حصوله على الموافقة الملكية في ٢ يوليو ١٩٩٨، دخل القانون حيز التنفيذ في ٢ يوليو ١٩٩٩. وهو يحمي الموظفين الذين يقومون بالكشف عن أنواع معينة من المعلومات، بما في ذلك تقديم دليل على نشاط غير قانوني أو الإضرار بالبيئة، من الانتقام من أصحاب العمل، مثل: الفصل أو تمرير أكثر من أجل الترقية^(٢). وفي فرنسا أُسست عدة قوانين، كلها حديثة، لحماية المبلغين عن المخالفات^(٣)؛ منها على سبيل المثال القانون المعروف بـ "قانون سابين ٢"، الذي تضمن تعريفاً قانونياً للمبلغين عن المخالفات في فرنسا، ويعرفه بأنه "شخص يكشف أو يبلغ، بطريقة نزيهة وبحسن نية، عن جريمة أو انتهاك خطير وواضح لالتزام دولي صادقت عليه أو وافقت عليه فرنسا حسب الأصول أو للقانون أو اللوائح، أو تهديد خطير أو ضرر للمصلحة العامة، الذي أصبح هو أو هي على علم به شخصياً". يستثنى القانون أسراراً مهنية معينة، مثل: أسرار الدفاع الوطني، أو السرية الطبية، أو سرية العلاقات بين المحامي وموكله.

كما حرص المنظم السعودي على توصية السلطات المختصة بإضفاء الحماية اللازمة لهذا المبلغ لما يضطلع به من دور وطني ريادي؛ انطلاقاً من مصادقة المملكة على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الشأن؛ كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣م، التي

(١) جيلاني، ماينو (٢٠١٩) الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد: دراسة فس المواثيق الدولية والتشريعات العربية، مجلة الفكر الشرطي، ع ١٠٨، م ٢٨، شرطة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص ١٢١.

(2) Al-Haidar, Faisal. (2018). Whistleblowing in Kuwait and UK against Corruption and Misconduct. International Journal of Law, 1020-1033

(3) Slama, Serge. (2014). Le lanceur d'alerte, une nouvelle figure du droit public?. L'Actualité juridique. Droit administratif, p. 2229.

وضعت هذه الاتفاقية للدول الأعضاء الأساس القانوني الذي يكفل حماية المبلغ عن جرائم الفساد في الأنظمة الداخلية لها^(١)، وذلك من خلال وضع التدابير المناسبة لحماية المبلغين عن جرائم الفساد من أي اعتداء قد يتعرض له المبلغ، وتشير المادة الثامنة منها إلى وجوب قيام كل دولة طرف في الاتفاقية، ووفقاً للمبادئ الأساسية في قانونها الداخلي، بإرساء تدابير ونظم تيسر قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد عندما يتنبهون إلى مثل هذه الأفعال أثناء أداء وظائفهم. وأن تتخذ كذلك تدابير تأديبية أو تدابير أخرى ضد الموظفين العموميين الذين يخالفون المعايير الموضوعية وفقاً لهذه المادة، وتتطلب بذات الوقت المادة ٣٣ من ذات الاتفاقية وجوب قيام كل دولة طرف فيها بتضمين نظامها القانوني الداخلي تدابير مناسبة لتوفير الحماية من أي معاملة لا مسوغ لها لأي شخص يقوم بحسن نية ولأسباب وجيهة، وبإبلاغ السلطات المختصة بأي وقائع تتعلق بأفعال مجرمة وفقاً لأحكام الاتفاقية^(٢). كذلك مصادقتها على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ٢٠١٠^(٣)، التي تضمنت

(١) عبيد، أسامة حسنين. (٢٠١٦). الأحكام المستحدثة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. دار النهضة العربية. القاهرة. ص ٥.

(٢) المادة ٣٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣.

(٣) تعتبر الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة ٢٠١٠ من الاتفاقيات العربية الحديثة في مجال مكافحة الفساد على مستوى العالم العربي، ولقد جاءت الاتفاقية متأخرة بعض الشيء مقارنة بالتقدم الهائل الذي شهدته المناطق الأخرى؛ حيث نجد أن التجمعات الإقليمية والقارية الأخرى قد حققت تقدماً ملحوظاً في مجال التقنين لمكافحة الفساد من سنين خلت؛ حيث تبنت منظمة الدول الأمريكية اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد عام ١٩٩٦، ثم بعد ذلك القارة الأوروبية حيث اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٦ مايو ١٩٩٧. ٢٠٠٣. وجاءت الاتفاقية العربية على إثر هذه الجهود الدولية والإقليمية. حيث وضعت الاتفاقية العربية مجموعة متباينة من الالتزامات على عاتق الدول الأطراف فيها، كصياغة أنظمة تجرّم أفعالاً معينة، كالرشوة، واستغلال النفوذ، وغسل الأموال، والإثراء غير المشروع، وغسل عائدات الفساد، ونحو ذلك، كما تهدف لعدة أمور أخرى، منها: تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها، وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، وتعزيز التعاون العربي في ذلك، وتشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة لمنع ومكافحة الفساد، ومن الأهداف سالف الذكر هذه تتضح أهمية الاتفاقية العربية، التي يقوم نجاحها ويرتكز في النهاية على التعاون الدولي الفعال في هذا الخصوص، حيث إن التعاون في مجال مكافحة الفساد، هو لب هذه الاتفاقية وجوهرها، وهو عنوانها الأساس، وبدونه لن يتم تحقيق أهدافها؛ لأن الفساد في عالم اليوم يتحرك بين الحدود الدولية تماماً كما ينشط في داخل الدول، لأجل ذلك جاءت أغلب

بدورها السند القانوني لحماية المبلغ عن جرائم الفساد، وفقاً لإجراءات وتدابير تسكنها الدول الموقعة ضمن أنظمتها الداخلية^(١).

إن حماية المبلغين تُعدُّ واجباً شرعياً وأخلاقياً. فضلاً عن انضمام المملكة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى الرغم من أهمية ما سبق، إلا أنه لا يغني عن الحاجة إلى استراتيجية قانونية واضحة تقوم على نظام محكم لحماية المبلغ عن الجرائم عامة والفساد خاصة؛ لما يحققه ذلك من فائدة في تعزيز الفاعلية في مكافحة الفساد، والمحافظة على قيم النزاهة داخل المجتمع.

وعليه أقرت المملكة نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا^(٢). يهدف إلى تشجيع الإبلاغ عن الجرائم دون خوف، عبر توفير مظلة حماية قانونية وأمنية وإدارية تشمل المبلغين، والشهود، والخبراء، والضحايا، وعائلاتهم.

٣- قواعد إجراءات التسويات المالية من ارتكبوا جرائم فساد من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية^(٣)، التي جاء منها:

أ: تتولى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد إبرام اتفاق تسوية مع من يبادر بتقديم طلب بذلك ممن ارتكب جريمة فساد قبل تاريخ ١٥ / ٢ / ١٤٣٩ هـ - من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية - ولم يتم اكتشافها، على أن يكون ذلك ضمن أسس معينة حددها الأمر^(٤).

مواد هذه الاتفاقية ملزمة بالتعاون، ومبيّنة أهميته في مكافحة الفساد، وقد حررت الاتفاقية بمدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية في ١٥ / ١ / ١٤٣٢ هـ، الموافق ٢١ / ١٢ / ٢٠١٠ م من أصل واحد، وبلغت واحدة هي العربية، وأدعت بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد جاءت الاتفاقية العربية علي إثر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣. وتطبيقاً لذلك فقد أقرت الدول العربية الاتفاقية العربية، استجابةً منها، وتفهماً لمخاطر الفساد. للمزيد ينظر: عبد المنعم، سليمان. (٢٠١٥). الجوانب الموضوعية والإجرائية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دراسة في مدى موائمة التشريعات العربية لأحكام الاتفاقية. دار المطبوعات الجامعية، مصر، ص ٥٥.

(١) المادة ١٤ من الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ٢٠١٠م.

(٢) صدر بالمرسوم الملكي م/ ١٤٨ وتاريخ ٨ / ٨ / ١٤٤٥ هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم ٦٢٩ وتاريخ ٣ / ٨ / ١٤٤٥ هـ.

(٣) قواعد إجراء التسويات المالية مع من ارتكبوا جرائم فساد من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، الصادرة بالأمر الملكي رقم أ/ ٣٠٣ الصادر بتاريخ ٣٠ رجب ١٤٤٦ هـ نشرت بجريدة أم القرى (العدد ٥٠٦٨، في ٧ فبراير ٢٠٢٥م).

(٤) وهذه الأسس هي كالآتي:

ب: لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد تطبيق ما ورد في البند (أولاً) من هذه القواعد، دون إخلال بما تضمنته الأحكام الخاصة الواردة في هذا البند على من يوافق على إجراء تسوية ممن صدرت في حقه أحكام قضائية، أو يحاكم حالياً، أو بوشرت معه أي من إجراءات الاستدلال أو التحقيق، وذلك في شأن قضايا فساد ارتكبها قبل تاريخ صدور هذه القواعد، أو تقدم بطلب إجراء تسوية ممن ارتكب جريمة فساد - قبل اكتشافها - من تاريخ الملكي، ومن بينها:

- ١- التزام من يُبرم معه الاتفاق بردّ أو تحصيل المال محل الجريمة - أو قيمته - وأي عائدات تربت على ذلك المال - إن وجدت -، بالإضافة إلى دفع نسبة مقدارها (٥٪) سنوياً من ذلك المال محتسبة ابتداء من وقت ارتكاب الجريمة إلى حين اكتمال السداد الفعلي بموجب اتفاق التسوية، وأن يقدم أيضاً دقيقاً عما لديه من معلومات عن الجريمة محل التسوية أو أي جريمة أخرى ذات صلة بها أو غيرها من جرائم الفساد، وأن يكون مقابل تنفيذ تلك الالتزامات عدم تحريك الدعوى الجزائية العامة في حقه في أي من الجرائم محل التسوية.
- ٢- يعتمد الاتفاق من رئيس وحدة التحقيق والادعاء الجنائي في الهيئة بعد توقيعه من أطرافه، ويعد سنداً تنفيذياً، ويكون هذا الاتفاق غير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أياً كانت.
- ٣- أن تحدد - بقرار من رئيس الهيئة - مدة زمنية لا تتجاوز (٣) سنوات لإنهاء إجراءات التسوية وتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق، وإذا لم ينفذ من وقع معه الاتفاق ما تم الالتزام به - خلال المدة الزمنية المحددة - فبإشور وحدة التحقيق والادعاء الجنائي في الهيئة إجراءات الدعوى الجزائية العامة في حقه.
- ٤- تودع جميع الأموال التي يتم تحصيلها تنفيذاً للاتفاق في الخزينة العامة للدولة.
- ٥- إذا ثبت بعد توقيع اتفاق التسوية أن من وقع معه قد أخفى أي معلومة عن الجريمة محل التسوية أو أي جريمة أخرى ذات صلة بها أو غيرها من جرائم الفساد، فعلى وحدة التحقيق والادعاء الجنائي في الهيئة تحريك الدعوى الجزائية العامة ضده مباشرة، ولو كان ذلك بعد اعتماد اتفاق التسوية وتنفيذه، ما لم يرئيس الهيئة أن المصلحة تقتضي المضي في إنفاذ الاتفاق، وذلك دون إخلال بما يتم اتخاذه من إجراءات في شأن الجرائم الأخرى المشار إليها في هذه الفقرة، وفي جميع الأحوال لا يترتب على الأخذ بأي مما تضمنته هذه الفقرة إعادة الأموال التي دفعها من وقع الاتفاق تنفيذاً له.
- ٦- يعفى من تحصيل نسبة الـ (٥٪) - المشار إليها في الفقرة (١) من هذا البند - كل من يبادر بتقديم طلب التسوية إلى الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور هذه القواعد، وأوفى بالتزاماته الواردة في الاتفاق المبرم معه.

١- أن لا تشرع الهيئة في مباشرة أي من إجراءات التسوية إلا بعد صدور موافقة الملك بناء على مبررات يقدرها رئيس الهيئة.

٢- أن لا يستفيد من الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (٦) من البند (أولاً) من هذه القواعد.

٣- تأمر المحكمة المختصة بناءً على طلب الهيئة - بوقف السير في الدعوى على من يوافق على إجراء تسوية ممن يجري محاكمته حالياً - بعد اتخاذ ما يلزم في شأن ما تضمنته الفقرة (١) من هذا البند، وفي حال تنفيذ جميع بنود اتفاق التسوية والالتزامات الواردة فيه فتُعدُّ الدعوى الجزائية العامة منقضية في حقه..

٤- أن يعفى من صدرت في حقه أحكام قضائية بعقوبة السجن من تنفيذ العقوبة أو إكمال ما بقي منها إذا نفذ جميع بنود الاتفاق والالتزامات الواردة فيه، فإذا ثبت بعد اعتماد الاتفاق أنه أخفى معلومة عن الجريمة محل التسوية أو أيّ جريمة أخرى ذات صلة بها أو غيرها من جرائم الفساد، فتنفذ عقوبة السجن أو يستكمل ما تبقى من مدتها، ما لم يرَ رئيس الهيئة أن المصلحة تقتضي المضي في إنفاذ ما تضمنه الاتفاق في هذا الشأن؛ وذلك دون إخلال بما يتم اتخاذه من إجراءات في شأن الجرائم الأخرى المشار إليها في هذه الفقرة. وفي جميع الأحوال، لا يترتب على الأخذ بأيّ مما تضمنته هذه الفقرة إعادة ما دفعه من وقع الاتفاق من أموال تنفيذاً له^(١).

تعد قواعد التسوية المالية نموذجاً للعدالة الرضائية، التي تراعي استرداد المال العام وتخفيف العبء عن القضاء، كما أنها تخضع لأغلب المبادئ الإجرائية والموضوعية للعدالة الجنائية الحديثة^(٢).

(١) راجع قواعد إجراء التسويات المالية على الموقع الإلكتروني لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد على الرابط

التالي <https://nazaha.gov.sa/PageDetails/?q=eCgOkO5itsjTrpVpgYnaQg>

(٢) ينظر: باصم، محمد ناصر. (٢٠١٩) دور الحكومة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية

لمؤشر الشفافية ومؤشر المسائلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. مرجع سابق. ص ٥٩٥-٥٩٦.

٤- التسليم القانوني للجناة:

يعرّف البعض تسليم المجرمين بأنه إجراء تتخلى الدولة بموجبه عن فرد موجود لديها لسلطات أخرى تطالب بتسليمه إليها؛ لمحاكمته عن جريمة ارتكبتها، أو لتنفيذ حكم صادر ضده بعقوبة جنائية^(٣). في حين يرى آخرون أنه ذلك الإجراء الذي تقوم به دولة ما لتسليم شخص موجود على إقليمها إلى دولة أخرى تطالب به لمحاكمته أو لتنفيذ العقوبة المحكوم بها أو كإجراء وقائي^(٤).

وعليه، يُعدُّ تسليم المجرمين أحد أهم وسائل التعاون الدولي التي تستعملها الدول لتجنب إفلات المجرم من العقاب، إذا ارتكبت جريمة في إقليم دولة معينة، وتمكن قبل محاكمته أو بعدها وقبل تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه من الفرار إلى إقليم دولة أخرى لا تسمح قوانينها بمحاكمته^(٥)، فتسليم المجرمين يحيط الجاني بسياج من الملاحقة الجنائية يحرمه من الاستفادة من تفاوت الأنظمة القانونية، والحصول على ملاذ آمن من العقاب^(٦). ومن هنا يمكن تلقف أهمية هذه الصورة من التعاون القضائي؛ سيما ما يشكله نظام تسليم المجرمين من ضمانٍ لعدم إفلات المجرمين من العقاب فيما لو وُجدوا في إقليم دولة لا يبيح قانونها الجنائي معاقبتهم، ويصبح بمنزلة ملاذ آمن لهم؛ لذا يُعدُّ نظام التسليم من قبيل التدابير المانعة من ارتكاب الجريمة، وتمنع إفلات المجرم من العقاب، ومن هذا يُعدُّ تسليم المجرمين مسلكاً عالمياً لمكافحة الإجرام، فضلاً عما يساعده نظام تسليم المجرمين في تطبيق العدالة الجنائية بفعالية أكثر؛ لأنه يحقق محاكمة الشخص في الدولة التي وقعت فيها الجريمة؛ إذ إن مثول المتهم أمام قاضي موقع الجريمة يحقق أفضل الضمانات الخاصة

(١) الفار، عبد الواحد محمد. (١٩٩٦). الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها. دار النهضة العربية، ص ٥٨٢.

(٢) سمحان، عبد الرحمن فتحي. (٢٠١١). تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. دار النهضة العربية، ص ٢٢.

(3) Bantekas (Lias), Nash (Susan). (2006). International criminal law, third Ed. Routledg, Cavendish, London, P. 293.

(4) Bloom (Matthew). (2008). A Comparative analysis of the United Stats's Response to Extraction Requests from China. The Yalle Journal of International Law, Vol. 33, p. 182.

بمحاكمة الشخص المطلوب، وإجراء التحقيقات بصورة أكثر فاعلية، وذلك بخلاف ما إذا تمت تلك الإجراءات بعيداً عن موقع اقتراف الجريمة^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن التسليم حقٌّ وطنيٌّ تلجأ إليه الدولة؛ لما يحقّقه من أهمية قصوى في تحقيق مصالحها، وذلك من خلال علاقتها بالدول الأخرى، وقد تمثل مصلحة الدولة في تخلّصها من شخص خطر على المجتمع، ويمثل بقاؤه على إقليمها تهديداً بإجرامه^(٢).

وأخيراً، نشير إلى أن نظام تسليم المجرمين إنما يجد مصدره في العلاقات الدولية وليس في الإلزام القسري أيّاً كانت نوع وطبيعة الجريمة المرتكبة، حيث لا يوجد ما يلزم الدولة بالتسليم خروجاً على مقتضيات السياسة الوطنية، ولكن هناك ما يسمى بمبدأ المعاملة بالمثل، حيث تكون هي الدافع لتسليم المتهمين الموجودين على أراضيها^(٣).

ولكي يتم تسليم المجرمين لا بُدَّ من توافر جملة من الشروط؛ بعضها يتعلق بالشخص المطلوب تسليمه، والبعض الآخر يتعلق بالجريمة سبب التسليم، وسنتناول هذه الشروط على النحو الآتي:

أولاً - الشروط المتعلقة بالشخص المطلوب تسليمه:

يُعَدُّ الشخص المطلوب تسليمه محورَ إجراء التسليم؛ ولكن لعدة اعتبارات ليس كل متهم مطلوبٍ للتسليم يجوز تسليمه، وهي اعتبارات تتعلق في مجملها بجنسية المتهم، فقد يتمتع الشخص محل التسليم بجنسية الدولة الطالبة أو جنسية الدولة المطلوب منها التسليم^(٤).

(١) علي، عبد المنعم حسن. (٢٠١٧). السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر. دار النهضة العربية، ص ٤٨١.

(٢) جفال، زياد محمد. (٢٠١٩). تسليم المجرمين كإحدى آليات جامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب وموقف المشرع الإماراتي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، م١٦ (١)، جامعة الشارقة، الشارقة، ص. ٥١٣.

(٣) علي، عبد المنعم حسن. (٢٠١٧). السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر، مرجع سابق، ص ٤٨١.

(٤) سلامة، أحمد عبد الكريم. (٢٠٠١). القانون الدولي الخاص، الجنسية والمعاملة الدولية للأجانب. دار النهضة العربية، ص ٧.

ثانياً - الشروط المتعلقة بالجريمة سبب التسليم:

تُعَدُّ الجريمة هي محور تسليم المجرمين، فبدون جريمة لا يوجد محل للتسليم، ولكن لا بُدَّ أن تكون تلك الجريمة قابلةً للتسليم، ولكي تكون الجريمة قابلةً للتسليم يتطلب ذلك توافر عدة شروط تتمثل في:

أ. ازدواجية التجريم: تتطلب غالبية اتفاقيات التسليم توافر شرط ازدواجية التجريم في كلٍّ من الدولتين الطالبة والمطلوبة إليها التسليم، ويُعَدُّ هذا الشرط مبدأً أساسياً من مبادئ التعاون الدولي في مجال القانون الجنائي^(١). وهذا الشرط منطقيٌّ؛ لأن التزام الدولة بالتسليم يبدو واهناً فيما لو كان الفعل غير مجرَّم في قانونها، وكذلك فيما لو كان غير مجرَّم ابتداءً في قانون الدولة الطالبة^(٢). وفي الحالتين فإن الأمر ينطوي على المساس بحقوق من يطلب تسليمه؛ لكون التسليم هو إجراء يمس حريته وينطوي على قدر من القهر والإكراه، وهو ما لا يتصور ابتداءً عن فعل غير مجرَّم؛ بل إنه يمكن النظر إلى شرط ازدواج التجريم بوصفه أحد مبادئ النظام القانوني للتسليم الذي لا يتصور الخروج عليه، سواءً على صعيد المعاهدات الدولية أو على صعيد التشريعات الوطنية، فضلاً عن أن الدولة المطلوب منها التسليم لن تكون لها أية مصلحة مؤكدة أو واضحة في إجابة طلب التسليم إذا كانت الجريمة موضوع التسليم غير معاقب عليها وفقاً لقانونها الداخلي، وقد أكدت على هذا الشرط المادة ٤٤ / ١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك المادة (٣٩) من اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، ويتحقق شرط ازدواج التجريم وفقاً لأحد الأساليب الآتية: أولها أسلوب القائمة الحصرية، وثانيها أسلوب الحد الأدنى للعقوبة المقررة، وأخيراً أسلوب المختلط. وفي هذا المقام نذكر تسلم السعودية من روسيا المواطن المطلوب دولياً عبد الله بن عواض عيضة الحارثي؛ لارتكابه جرائم فساد مالي وإداري، وذلك طبقاً لما صرح به مصدر مسؤول

(١) سكيكر، محمد علي. (٢٠١٠). الجريمة المعلوماتية وكيفية التصدي لها. المجلد الأول، دار كتاب الجمهورية للصحافة، ص ١١٥.

(٢) عبد المنعم، سليمان. (٢٠١٥). الجوانب الإشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين. دار المطبوعات الجامعية، ص ١٣١.

في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" بأن التسليم تمّ تفعيلًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين السعودية ممثلة في الهيئة وروسيا الاتحادية ممثلة في النيابة العامة، في مجال مكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود^(١).

ب. أن تكون الجريمة جنائية:

يتطلب في الجرائم التي يجوز التسليم فيها أن تكون جنائية عادية؛ أي ليست سياسية. أو عسكرية. أو نتيجة لانتماء الشخص العرقي أو الديني، فمن المسلم به في العلاقات الدولية بين الدول أنه لا يجوز تسليم المجرمين السياسيين^(٢). والعلة في ذلك ترجع إلى بعض الاعتبارات التي تحمل على معاملة المجرم السياسي معاملة خاصة، فضلا عن أن التسليم يعطي الدولة المطلوب إليها التسليم فرصة للتدخل في الشؤون السياسية للدولة الطالبة، وتوضح العلة من وراء عدم التسليم في الجرائم العسكرية إلى أن تلك الجرائم لا تنم عن نزعة إجرامية لدي مرتكبها، ومبدأ عدم التسليم هنا مقصورٌ على الجرائم العسكرية البحتة، ولا يمتد إلى الجرائم العادية التي يعاقب عليها القانون العام، التي يرتكبها العسكريون^(٣).

ج. عدم سقوط الجريمة أو العقوبة بالنظام:

من غير الجائز تسليم المجرمين إذا سقطت الجريمة أو العقوبة بالتقادم تبعًا لقانون الدولة الطالبة أو المطلوب منها التسليم، وهو ما نصت عليه المادة (١٤١/٥) من اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي: "إذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت أو العقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقًا لقانون الطرف المتعاقد طالب التسليم".

(١) هيئة الرقابة ومكافحة الفساد. (٢٠٢٣، نوفمبر ٢٢). توقيع مذكرة تفاهم مع روسيا في مجال مكافحة الفساد. على الرابط التالي :

https:

//www.nazaha.gov.sa/News/Details?q=GTQAT293mGauCOJ1chKt6w%3D%3D

(٢) عبد الحميد، محمد سامي (٢٠١٦) التعاون الدولي في مكافحة الجريمة: دراسة في تسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم دار الجامعة الجديدة، ص ١٩٨-١٩٩.

(٣) بلال، أحمد عوض. (٢٠٠٠). مبادئ قانون العقوبات المصري. دار النهضة العربية، ص ١٢٦.

المطلب الثاني

التحديات الوطنية والدولية للتعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد داخل المملكة العربية السعودية

بينما تقدم من اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف أو توصيات دولية أن من أهم مظاهر التعاون الدولي في مجال مكافحة الإجرام بصورة عامة والفساد بصورة خاصة إنما يتمثل في المجالات التي تتعلق بالتدابير التي ألزمت تلك الاتفاقيات الدولية الأطراف القيام بها بصورة تعاونية فيما بينها، سواءً في تبادلها للمعلومات الاستخباراتية أو الاتصال فيما بينها وتنسيق الجهود الرامية إلى الكشف عن جرائم الفساد وجناتها وحركة أنشطتهم الإجرامية، وكذلك حركة الأموال المتأتية من تلك الأنشطة^(١)، كما تحدد تلك المظاهر التعاون في إجراء التحريات والاستدلالات التي يتم جمعها حول الجريمة ومرتكبيها وكذلك تبادل الخبرات، وإقامة المشاريع التدريبية حول ظواهر الجريمة المنظمة واتجاهاتها.

على أنه لا بُدَّ من الإشارة هنا إلى أن مظاهر التعاون الدولي وإن كان مصدرها هو الاتفاقيات الدولية أو التوصيات، إلا أن ذلك لا يعني أنها تسير بوتيرة مرنة^(٢)، بل على العكس؛ ففي كثير من الأحيان يصادف هذا التعاون عقبات كثيرة وصعوبات جمة تقف أمام استكمال منظومة التعاون الدولي، وتنقص من قدرة الأجهزة الوطنية في مكافحتها الفساد^(٣)، ولعل تلك الصعوبات والتحديات يمكن إيجازها في أمرين هما:

• اختلاف الأيدولوجيات السياسية والثقافية والاجتماعية لكل دولة:

يمكن القول إن جدية التحريات والتحقيقات التي تجري في دولة ما وتكون لها فاعليتها، ربما تكون عديمة الفائدة في دولة أخرى، بل قد لا يُسمح بإجرائها، كما هو الحال بالنسبة للمراقبة الإلكترونية والتسليم المراقب، والعمليات المستترة، وغيرها من مظاهر التعاون الدولي^(٤).

(١) هوم، فايزة . حيدرة، سعدي . (٢٠٢٢). آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد. مجلة

التواصل . ٢٨م، ١٤، جامعة باجي مختار، الجزائر ص ١٨١ .

(٢) أحمد، محسن عبد الحميد . (١٩٩٩). التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية. أكاديمية نايف العربية للعلوم والأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ٦ .

(٣) الزوم . محمد بن عبدالله (٢٠١٥)، التعاون الدولي في مكافحة الفساد: دراسة تحليلية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد معهد الإدارة العامة، ص ٨٨-٩٠ .

(٤) خرشي، عمر معمر. ساكري، زبيدة (٢٠٢١) المساعدة القانونية المتبادلة كآلية للتعاون الدولي في قضايا الفساد . ٨م، ٢، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر، ص ٧١٩، ٧١٨ .

• عدم التناسب بين الإمكانيات المخصصة للأجهزة المختصة بمكافحة الإجرام عامة والفساد خاصة:

وهذا ما يكون بصورة محددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فضعف الإمكانيات في الأخيرة ربما يسبب ضعفًا على مستوى التنسيق في تبادل المعلومات، فضلًا عن الصعوبة المتعلقة بالاختصاص، ولا يقصد هنا الاختصاص على المستوى الوطني، بل الاختصاص على المستوى الدولي، فاختلاف التشريعات والنظم القانونية المشار إليها ينجم عنه تنازع في الاختصاص بين الدول بالنسبة للفساد، فالجريمة التي ترتكب على إقليم دولة معينة من قبل شخص أجنبي، فإنها تكون خاضعة للاختصاص الجنائي الدولي للدولة الأولى، استنادًا إلى مبدأ الإقليمية، وقد تكون خاضعة للاختصاص الجنائي لدولة الجاني استنادًا للاختصاص الشخصي^(١)، وهنا لا بُدَّ من الإشارة أخيرًا إلى الصعوبة التي ربما تعادل في خطورتها الصعوبات السابقة، ألا وهي التطور الذي حققته جماعات الجريمة المنظمة في الآونة الأخيرة حسبما تشير إليه تقارير الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة^(٢).

• التحديات الوطنية الداخلية:

وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال ما أشارت إليه تقارير الأداء الحكومي مثل التقرير السنوي لرؤية السعودية ٢٠٣٠م لعام ٢٠٢٥م، الذي على الرغم مما أوضحه من تقدم في الحوكمة المؤسسية وتعزيز الشفافية، فإنه كشف عن عدة نقاط رئيسة منها:

- استمرار وجود مؤشرات لم تحقق مستهدفاتها، بما يعكس الحاجة إلى تعزيز التكامل بين الجهات الرقابية والتنفيذية من جهة، وتفعيل أدوات التعاون الدولي ذات البعد الرقابي من جهة أخرى^(٣).

- أن نجاح المملكة في بناء منظومة حوكمة متقدمة، مثل: (تحسين الأداء المؤسسي، والتخطيط الاستراتيجي، ومنصات البيانات) لم ينعكس بعد بالقوة نفسها على البنية الإجرائية لمكافحة الفساد ذات البعد الدولي، وهذا ما يشكل فجوة تنفيذية بين الإصلاح المؤسسي والتعاون الدولي الرقابي، وهنا نعتقد أنه ينبغي أن يتم العمل على تطوير آلية

(١) الزوم، محمد بن عبدالله مرجع سابق ص ٩٤-٩٦.

(٢) الخوري. سامي فارس، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٣) رؤية السعودية ٢٠٣٠م (٢٠٢٥). التقرير السنوي لأداء الرؤية لعام ٢٠٢٥. مركز تحقيق الرؤية،

الرياض، المملكة العربية السعودية. ص ١٣-٢٣.

وطنية لقياس أثر التعاون الدولي في مكافحة الفساد، وتفعيل مؤشرات الأداء الرقابي الدولي، ومواومة أنظمة تبادل المعلومات مع شركاء الاتفاقيات الدولية، وتوسيع منصات البيانات لتشمل العقود الدولية وسلاسل التوريد عبر الحدود.

أخيراً، يمكن القول إنه على الرغم من تلك الصعوبات التي تعترض سبيل التعاون الدولي، إلا أن الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم بكل صورها، ربما تكون هي الحلّ الأمثل في توحيد الآفاق والجهود الأمنية في سبيل التغلب على تلك الصعوبات، وبخاصة تلك المتعلقة بتحديد نموذج محدد للجريمة وتوحيد التشريعات والإجراءات والتدابير الخاصة بمكافحة الجريمة ما أمكن، أو على الأقل تنسيق الجهود في هذا المجال^(١)، فالتغلب على الصعوبات لا بُدَّ أن يكون أهم الأهداف المنشودة للتعاون الدولي في المجال الشرطي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الآليات الفاعلة والملائمة، سواءً من حيث رفع مستوى وعي القيادات التي تعمل في مجال مكافحة الفساد لاسيما في الدول النامية، وتحقيق أكبر قدر من الشفافية في تمرير المعلومات عن الأنشطة الإجرامية عبر آليات تكشف أيّ تساهل أو مخالفات في هذا المجال من خلال الأجهزة الدولية والإقليمية المتخصصة في مكافحة الجريمة، فضلاً عن رفع كفاءة وقدرات تلك الأجهزة الأخيرة، وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول، لا سيما بين الدول المتقدمة والنامية، عبر إيفاد الأولى للعاملين لديها في ميدان مكافحة الجريمة إلى الدول الثانية؛ لكي تتم الاستفادة على أكمل وجه، وتعود بالنفع العام على الدول جميعاً^(٢).

○ خلاصة المبحث الثاني

تُظهر هذه الدراسة أن التعاون الدولي يُشكّل أحد الأعمدة الأساسية في تعزيز الحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد، من خلال الانخراط الفاعل في الاتفاقيات متعددة الأطراف، وتبني أطر مؤسسية وتقنية تتسق مع المعايير الدولية. وقد كشفت تجربة المملكة العربية السعودية،

(١) الردايدة، عبد الكريم خالد. (٢٠١٣). الجرائم المستحدثة واستراتيجية مكافحتها. دار الحامد للنشر

والتوزيع، القاهرة ص ٣٢٦. الزوم. محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٤.

(٢) كوفلي، عبد الله جعفر. (٢٠١٩). العمل الأمني الناجح. دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٩٩.

الزوم، محمد بن عبدالله، مرجع سابق، ص ١٠٥.

في ظل رؤية ٢٠٣٠م، عن قدرة ملموسة في توظيف الشراكات الدولية في بناء منظومة تنظيمية متكاملة تستند إلى مبادئ الشفافية والمساءلة والتحول الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة الحوكمة والحد من بؤر الفساد المؤسسي، كما تجلت أهمية الالتزامات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بوصفها مرجعاً معيارياً ساعد في إعادة تشكيل البنية التشريعية والتنظيمية الوطنية، وأسفر ذلك عن إطلاق مبادرات رائدة، مثل: شبكة الرياض الدولية، ومنصات البيانات المفتوحة، وبرامج حماية المبلغين، وآليات التسوية القانونية المنظمة. وبرز التعاون الرقمي بوصفه أداة استراتيجية لتسريع الإجراءات القضائية، وتعزيز التنسيق المعلوماتي بين الأجهزة الوطنية ونظيراتها الدولية.

وانطلاقاً من هذه المؤشرات، يخلص المبحث إلى أن ترسيخ حوكمة فعالة في مواجهة الفساد يقتضي توسيع نطاق المشاركة الدولية، وتطوير سياسات وطنية قادرة على التفاعل المتوازن مع الضغوط المحلية والمتغيرات العالمية، بما يضمن استدامة النزاهة المؤسسية.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر التعاون الدولي في تعزيز حوكمة مكافحة الفساد، من خلال تناول التجربة السعودية بوصفها نموذجاً تطبيقياً يعكس أبعاد هذا التفاعل. وبعد تحليل متأنٍ للجوانب النظرية والتشريعية والمؤسسية ذات الصلة، أمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المهمة التي تمثل خلاصة الجهد العلمي المبذول.

○ أولاً: - النتائج:-

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

- ١) أن فاعلية الحوكمة تتعزز بشكل ملموس عندما تقترن بجهود تعاون دولي ممنهج، يقوم على الالتزامات التعاقدية والمعايير المشتركة.
- ٢) أن التحديات المؤسسية والثقافية لا يمكن تجاوزها إلا من خلال مسارات مزدوجة تشمل إصلاح البنية التشريعية، وتعزيز ثقافة النزاهة المجتمعية.
- ٣) أن أدوات الحوكمة الرقمية المدعومة دولياً تمثل أحد أبرز التحولات الحديثة في مكافحة الفساد، وبخاصة في مجال الشفافية والمشتريات.

٤) أن النماذج النظرية في العلاقات بين الحوكمة والفساد، مثل: نظرية "الوكيل والرئيس" و"النظرية المؤسسية"، تجد تمثيلاً واقعياً في التجربة السعودية المعاصرة.

○ ثانياً: - التوصيات:-

بناءً على نتائج الدراسة، تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات، من أبرزها:

- ١) نأمل من القائمين على مكافحة الفساد في المملكة تعميق الشراكة مع الأجهزة الدولية المختصة بمكافحة الفساد، بما يساهم في بناء قدرات وطنية مؤسسية قادرة على التفاعل مع المتغيرات العالمية. ويشمل ذلك تطوير آليات التدريب ونقل المعرفة، والمشاركة في المبادرات الجماعية لتعزيز الملاحقة القضائية واسترداد الأصول عبر الحدود.

٢) نوصي بتطوير مؤشرات وطنية لرصد شاملة لقياس فاعلية الحوكمة ومكافحة الفساد، على أن تشمل هذه المؤشرات الجوانب المؤسسية ذات الصلة، مثل: مستوى الشفافية، ونطاق المساءلة، ومدى الامتثال للأنظمة، وكفاءة الأداء العام، وأن تكون منسجمة مع المنظومات العالمية، مثل: مؤشرات البنك الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية. ويوصى بأن

تشمل هذه المؤشرات جوانب الأداء المؤسسي، ورضا المستفيدين، ومدى الالتزام بالشفافية والمساءلة.

٣) نأمل العمل على تصميم آلية وطنية منهجية لرصد وقياس أثر التعاون الدولي في مكافحة الفساد، مع تفعيل مؤشرات الأداء الرقابي الدولي ذات الصلة، مثل: مؤشرات تقييم أداء الأجهزة العليا للرقابة (SAI PMF)، واستجابات المملكة لتقارير آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينبغي أن تهدف هذه الآلية إلى تقييم مردود مذكرات التفاهم، والجهود التعاونية في استرداد الأصول، وتبادل المعلومات، ومدى مواءمة السياسات الوطنية مع الممارسات الدولية الفضلى.

٤) تأمل الباحثة إنشاء وحدة وطنية متخصصة في استخدام المصادر المفتوحة (OSINT) لتحليل البيانات المالية والسجلات العامة ذات الصلة بقضايا الفساد، وربطها بالمنصات الرقمية، مثل: منصة "اعتماد"؛ لتعزيز الشفافية وتيسير الرقابة المجتمعية. كما يُقترح تحديث الأطر القانونية لضمان التوازن بين حماية الخصوصية وتدقيق المعلومات.

٥) خلصت الدراسة إلى ضرورة استمرار المملكة في تقديم المبادرات النوعية، وتوسيع عضويتها الفاعلة في المنظمات والمنصات الدولية المعنية بالحوكمة ومكافحة الفساد؛ مما يعزز من صورتها بوصفها فاعلا دوليا مؤثرا في بناء منظومة شفافية عالمية.

المراجع العربية :

- أحمد، سامي محمد. (٢٠١٧). السياسة الحكومية والتحول نحو الحوكمة في العالم العربي، دار الفكر العربي. مصر.
- أحمد، محسن عبد الحميد. (١٩٩٩م). التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية. دار جامعة نايف العربية للنشر، الرياض .
- إبراهيم، محمود يوسف. (٢٠١٤). التعاون الدولي وأثره في تطوير الأداء الحكومي. دار الثقافة، الأردن.
- الحمادي، خالد علي. (٢٠٢١). الحوكمة ومكافحة الفساد: دراسات في الإدارة العامة والسياسات العامة. دار النهضة العربية، مصر.
- حسن، محمد عبد الرحمن (٢٠١٥). الحوكمة والتنمية المستدامة: مقاربات نظرية وتطبيقية الجزء الأول، دار النهضة العربية، مصر.
- الخوري، سامي فارس. (٢٠١٨). الحوكمة الرشيدة: مفاهيم وإصلاحات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- الرائدة، عبد الكريم خالد. (٢٠١٣). الجرائم المستحدثة واستراتيجية مكافحتها. دار الحامد للنشر والتوزيع. الأردن.
- الزوم محمد بن عبدالله (٢٠١٥)، التعاون الدولي في مكافحة الفساد: دراسة تحليلية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. معهد الإدارة العامة، الرياض.
- الفار، عبد الواحد محمد. (١٩٩٦). الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها. دار النهضة العربية، مصر.
- المجدل، محمد بن مسفر. (٢٠١٩) حماية المبلغين عن جرائم الفساد، كتب مؤلفين، الرياض.
- سعيد، محمود عبد الغني. (٢٠١٤). الدولة والحوكمة: تحولات المفاهيم والممارسات. دار الفكر المعاصر، مصر.
- سلامة، أحمد عبد الكريم. (٢٠٠١). القانون الدولي الخاص، الجنسية والمعاملة الدولية للأجانب. دار النهضة العربية. مصر.

- سمحان، عبد الرحمن فتحي. (٢٠١١). تسليم المجرمين في ظل قواعد القانون الدولي. دار النهضة العربية. مصر.
- سكيكر، محمد علي. (٢٠١٠). الجريمة المعلوماتية وكيفية التصدي لها. سلسلة الجمهورية، دار الجمهورية للصحافة. مصر.
- الطيب، سمية علي. (٢٠١٨). الحوكمة ومؤسسات الدولة: دراسة في التطورات المعاصرة. دار النهضة العربية، مصر.
- العتيبي، عبد الله سعيد. (٢٠١٦). الحوكمة الجديدة وآليات الحكم في الدول العربية. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، مصر.
- عبد الحميد، محمد سامي (٢٠١٦)، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة: دراسة في تسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.
- عبد المنعم، سليمان. (٢٠١٥). الجوانب الاشكالية في النظام القانوني لتسليم المجرمين. دار المطبوعات الجامعية. مصر.
- عبد المنعم، سليمان. (٢٠١٥). الجوانب الموضوعية والإجرائية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دراسة في مدى مواءمة التشريعات العربية لأحكام الاتفاقية. دار المطبوعات الجامعية. مصر.
- عبيد، أسامة حسنين. (٢٠١٦) الأحكام المستحدثة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. دار النهضة العربية، القاهرة.
- علي، عبد المنعم حسن. (٢٠١٧). السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الاتجار بالبشر. دار النهضة العربية. مصر.
- عابدين، محمد مهدي. (٢٠٢٠). موسوعة الحوكمة في الشركات والبنوك. دار محمود. مصر.
- الغامدي، ناصر محمد. (٢٠٢٠). الإطار القانوني للتعاون الدولي في مكافحة الفساد: دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، مصر.
- القيسي، عبد القادر محمد. (٢٠١٦). المخبر السري والإخبار عن الحوادث بين الادعاء الكيدي والحقائق. المركز القومي للإصدارات القانونية. مصر.

- كوفلي، عبد الله جعفر. (٢٠١٩). العمل الأمني الناجح. دار الخليج للنشر والتوزيع. الاردن.

- مصطفى، إبراهيم، وآخرون. (بدون تاريخ نشر). المعجم الوسيط. دار الدعوة. تركيا.

- ني، جوزيف س. (٢٠٠٧). القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مترجم: محمد توفيق البجيرمي. العبيكان. الرياض.

المقالات والبحوث والدوريات:

- أحمد، شريهان ممدوح حسن. (٢٠١٨). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية. المجلة القانونية، م(٤)، ج٤ كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

- باصم، محمد ناصر. (٢٠١٩) دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المسائلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية. ص ٥٥٧-٥٥٨

- جفال، زياد محمد. (٢٠١٩). تسليم المجرمين كإحدى آليات جامعة الدول العربية لمكافحة الإرهاب وموقف المشرع الإماراتي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، م١٦، ج١٤ جامعة الشارقة، الشارقة.

- جيلاني، ماينو (٢٠١٩) الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد: دراسة فس الموائيق الدولية والتشريعات العربية، مجلة الفكر الشرطي، ع ١٠٨، م ٢٨، شرطة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

- خرشى، عمر معمر. ساكري، زبيدة (٢٠٢١) المساعدة القانونية المتبادلة كآلية للتعاون الدولي في قضايا الفساد. م٨، ع٢، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر.

- هوام، فايزة. حيدرة، سعدى. (٢٠٢٢). آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الفساد. مجلة التواصل، م٢٨، ع١، جامعة باجي مختار، الجزائر.

الاتفاقيات والوثائق الرسمية:

- مجلس أوربا، الاتفاقية المدنية بشأن الفساد (١٩٩٩)

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٤).

- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (٢٠١٠).

- رؤية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠٢٥). التقرير السنوي لأداء الرؤية لعام ٢٠٢٥. مركز تحقيق الرؤية.

المؤتمرات والندوات :

- المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2019) (UNODC).

- مؤتمر اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، (٢٠٣٣) المنعقد في فيينا من ١٤ إلى ١٦ يونيو .

- المؤتمر العالمي لتسخير البيانات من أجل تحسين قياس الفساد (٢٠٢٣). فيينا، النمسا.

الأنظمة :

- نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٢٥ بتاريخ ٢٣/١/١٤٤٦هـ.

- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٢٨ بتاريخ ١٣/١١/١٤٤٠هـ.

- نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٣٩ بتاريخ ٢٥/٦/١٤٢٤هـ.

- قواعد إجراء التسويات المالية مع من ارتكبوا جرائم فساد من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، الصادرة بالأمر الملكي رقم أ/ ٣٠٣ الصادر بتاريخ ٣٠ رجب ١٤٤٦هـ.

المواقع الإلكترونية:

- موقع الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد
<https://globenetwork.unodc.org>

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
[/https://www.unodc.org](https://www.unodc.org)

- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
<https://www.nazaha.gov.sa>

- منصة اعتماد . / <https://portal.etimad.sa> .

المراجع الأجنبية

1. Alatas, S. H. (2015). The problem of corruption. The Other Press.
2. Al-Haidar, F. (2018). Whistleblowing in Kuwait and UK against corruption and misconduct. *International Journal of Law*.
3. Asaduzzaman, M., & Virtanen, P. (2021). Strong, transparent public institutions and meta-governance. In W. Leal Filho et al. (Eds.), *Peace, Justice and Strong Institutions*. Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-95960-3_125.
4. Bantekas, I., & Nash, S. (2006). *International criminal law* (3rd ed.). Routledge-Cavendish.
5. Belska, T. V. (2023). Modernization changes in the system of public administration in the conditions of globalization. *Scientific Perspectives*, 10(40), 45–53. [https://doi.org/10.52058/2708-7530-2023-10\(40\)-45-53](https://doi.org/10.52058/2708-7530-2023-10(40)-45-53).
6. Bloom, M. (2008). A comparative analysis of the United States' response to extraction requests from China. *The Yale Journal of International Law*, 33, 182.
7. Brenya Bonsu, A., Appiah, K. O., Gyimah, P., & Owusu-Afriyie, R. (2023). Public sector accountability: Do leadership practices, integrity and internal control systems matter? *IIM Ranchi Journal of Management Studies*, 2(1), 4–15. <https://doi.org/10.1108/IRJMS-02-2022-0010>.
8. Brunjes, B. M. (2019). Competition and federal contractor performance. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 30(2), 202–219. <https://doi.org/10.1093/jopart/muz027>.
9. Campos, N. F., & Giovannoni, F. (2017). Political institutions, lobbying and corruption. *Journal of Institutional Economics*, 13(4), 917–939. <https://doi.org/10.1017/S1744137417000108>.
10. Ceschel, F., Hinna, A., & Homberg, F. (2022). Public sector strategies in curbing corruption: A review of the literature. *Public Organization Review*, 22(3), 571–591. <https://doi.org/10.1007/s11115-022-00639-4>.
11. Chaikovskiy, Y. V., & Kharytonov, R. F. (2022). *International relations and world politics: Educational and methodological manual*. NU "OLA".

12. Dell'Anno, R. (2020). Corruption around the world: An analysis by partial least squares—structural equation modeling. *Public Choice*, 184(3–4), 327–350. <https://doi.org/10.1007/s11127-019-00758-5>.
13. Thomas Hale (2013), David Held, and Kevin Young, *Gridlock: Why Global Cooperation is Failing when We Need It Most* (Polity Press,).

References:**almarajie alarabia:**

- 'ahmadu, sami muhamadu. (2017). alsiyasat alhukumiat waltahawul nahw alhawkamata fi alealam alearabii, dar alfikr alearabii. masr.
- 'ahmadu, muhsin eabd alhamid. (1999mi). altaeawun al'amniyu alearabiu waltahadiyat al'amniatu. dar jamieat nayif alearabiat lilnashri, alriyad .
- 'iibrahim, mahmud yusif. (2014). altaeawun alduwliu wa'atharuh fi tatwir al'ada' alhukumi. dar althaqafati, al'urdun.
- alhamadi, khalid eali. (2021). alhawkamata wamukafahat alfasadi: dirasat fi al'iidarata aleamat walsiyasat aleamati. dar alnahdat alearabiati, masr.
- hasan,muhamad eabd alrahman(2015).alhawkamata waltanmiat almustadamatu: muqarabat nazariat watatbiqiat aljuz' al'awla,dar alnahdat alearabiati, masr.
- alkhuri, sami faris. (2018). alhawkamata alrashidatu: mafahim wa'iislahati. almarkaz alearabii lil'abhath wadirasat alsiyasati, qatru.
- alrrdaydat, eabd alkarim khalid. (2013). aljarayim almustahdathat wastiratijiat mukafahataha. dar alhamid lilnashr waltawziei.al'urdun.
- alzuwm muhamad bin eabdallah (2015), altaeawun alduwaliu fi mukafahat alfasadi: dirasatan tahliliatan fi daw' aitifaqiat al'umam almutahidat limukafahat alfasad .maehad al'iidarata aleamati, alriyadu.
- alfar, eabd alwahid muhamad. (1996). aljarayim alduwliat wasultat aleiqab ealayha. dar alnahdat alearabiati, masr.
- almijdali, muhamad bn misfar. (2019) himayat almubalighin ean jarayim alfasadi,ktub mualifin ,alriyad.
- saeida, mahmud eabd alghani. (2014). aldawlat walhawkamatu: tahawulat almafahim walmumarasati. dar alfikr almueasiri, masra.
- salamatu, 'ahmad eabd alkrim. (2001). alqanun aldawliu alkhasu, aljinsiat walmueamalat alduwliat lil'ajanibu. dar alnahdat alearabiati.masir.
- samhan, eabd alrahman fatahi. (2011). taslim almujrimin fi zili qawaeid alqanun alduwali. dar alnahdat alearabiati.masir.

- skikir, muhamad ealay. (2010). aljarimat almaelumatiat wakayfiat altasadiy laha. silsilat aljumphuriati, dar aljumphuriat lilsahafa .masr.
- alitiyb, sumyat eali. (2018). alhawkamata wamuasasat aldawlati: dirasat fi altatawurat almueasirati. dar alnahdat alearabiati, masr.
- aleutibi, eabd allh saeid. (2016). alhawkamata aljadidat walialat alhukm fi alduwal alearabiati. dar alfikr alearabii lilnashr waltawzie, masr.
- eabd alhamid, muhamad sami(2016), altaeawun alduwliu fi mukafahat aljarimati: dirasat fi taslim almuajrimin wanaql almahkum ealayhimu, dar aljamieat aljadidati,alqahirati.
- eabd almuneami, sulayman. (2015). aljawanib alashkaliat fi alnizam alqanunii litaslim almuajrimina. dar almatbueat aljamieati.misr
- eabd almuneami, sulayman. (2015). aljawanib almawdueiat wal'ijrayiyat fi aitifaqiat al'umam almutahidat limukafahat alfasadi, dirasatan fi madaa muayamat altashrieat alearabiat li'ahkam alaitifaqiat. dar almatbueat aljamieati.masir.
- eabida, 'usamat hasnin. (2016) al'ahkam almustahdathat fi aitifaqiat al'umam almutahidat limukafahat alfasadi. dar alnahdat alearabiati, alqahirati.
- eali, eabd almuneim hasanu. (2017). alsiyasat aljinaiyyat fi muajahat jarayim aliatijar bialbashari. dar alnahdat alearabia.misr
- eabidin, muhamad mahdi. (2020). mawsueat alhawkamata fi alsharikat walbunuka. dar mahmud.misir.
- alghamdi, nasir muhamadu. (2020). al'iitar alqanuniu liltaeawun alduwlii fi mukafahat alfasadi: dirasat muqaranati. dar alnahdat alearabiati, masr.
- alqisi, eabd alqadir muhamad. (2016). almukhbir alsiriyu wal'iikhbar ean alhawadith bayn aliadica' alkiidii walhaqayiqi. almarkaz alqawmia lil'iisarat alqanuniati.misir.
- kufli, eabd allah jaefar. (2019). aleamal al'amni alnaajih. dar alkhaliy lilnashr waltawziei.alardin.
- mistafaa, 'iibrahim, wakhrun. (bdun tarikh nashri). almuejam alwasiti. dar aldaewati.turkia.
- ni, juzif si. (2007). alquat alnaaeimatu: wasilat alnajah fi alsiyasat alduwliati, mutarjimi: muhamad tawfiq albijirmi. aleabikan. alriyad.

almaqalat walbuhuth walduwryaat:

- 'ahmad, sharihan mamduh hasan. (2018). juhud mukafahat alfasad al'iidarii walmalii fi almamlakat alearabiat alsueudiati. almajalat alqanuniati, ma(4),j4 kuliyyat alhuquqi, jamieat alqahirati.
- basimu,muhamad nasir .(2019) dawr alhawkamati fi taeziz alnazahat wamukafahat alfasadi: dirasat tahliliatan limuashirualshafaafiat wamuashir almasayilat walmuhasabat fi almamlakat alearabiat alsaeudia . majalat jamieat 'am alquraa lieulum alsharieat waldirasat al'iislamia .s 557-558
- jifal, ziad muhamad. (2019). taslim almujrimin ka'iidh aliat jamieat alduwal alearabiat limukafahat al'arhab wamawqif almusharie al'iimarati. majalat jamieat alshaariqat lileulum alqanuniati, ma16,e1jamieat alshaariqat, alshaariqat.
- jilani,maynu(2019) alhimayat alqanuniat lilmubalighin ean jarayim alfasadi:dirasat fasu almawathiq alduwliat waltashrieat alearabiat ,majalat alfikr alshurtii , e 108, m 28,shurtat alshaariqat , alamarat alearabiat almutahidatu.
- kharshi,eamar mueamri.sakri, zubayda(2021) almusaeadat alqanuniat almutabadalat kalyat liltaeawun alduwalii fi qadaya alfasad . mu8,e 2,mjalat albahith lildirasat al'akadimiat ,kuliyyat alhuquq waleulum alsiyasiat jamieat batinih ,aljazayir .
- hwam ,fayza . haydarat ,saedaa. (2022) .aliat altaeawun alduwalii fi majal mukafahat jarayim alfasadi. majalat altawasul ,ma28,ea1, jamieat baji mukhtar , aljazayir .

alitifaqiaat walwathaiq alrasmia:

- majlis 'uwrba ,aliatifaqiat almadaniat bishan alfasadi(1999)
- atifaqiat al'umam almutahidat limukafahat alfasad (2004).
- aliatifaqiat alearabiat limukafahat alfasad (2010).
- ruyat alsueudiat 2030. (2025). altaqrir alsanawiu li'ada' alruwyat lieam 2025. markaz tahqiq alruwyati.

almutamarat walnadawat :

- almutamar althaamin lilduwal al'atraf fi aitifaqiat al'umam almutahidat limukafahat alfasadi(UNODC) (2019).
- mutamar aijtimate alfarig aleamil alhukumii alduwalii almaftuh aleudwiat almaenii bimane alfasadi, (2033) almuneaqad fi fiyinaa min 14 'iilaa 16 yuniu .
- almutamar alealamii litaskhir albayanat min 'ajl tahsin qias alfasadi(2023). fiyna, alnimsa.

al'anzima:

- - nizam hayyat alraqabat wamukafahat alfasad alsaadir bialmarsum almalakii raqm mi/25 bitarikh 23/1/1446h.
- - nizam almunafasat walmushtarayat alhukumiat alsaadir bialmarsum almalakii raqm mu/128 bitarikh 13/11/1440hi
- - nizam mukafahat ghasl al'amwal alsaadir bialrusum almalakii raqm m \ 39 bitarikh 25\6\1424hi
- -qawaeid 'ijra' altaswiat almaliat mae man airtakabuu jarayim fasad min dhawi alsifat altabieiat 'aw aliaietibariati, alsaadirat bial'amr almalakii raqm 'a/303 alsaadir bitarikh 30rijib 1446hi .

almawaqie alkitrunia:

- mawqie alshabakat altashghiliat alealamiat lisulutat 'iinfadh alqanun fi majal mukafahat alfasad <https://globenetwork.unodc.org>
- maktab al'umam almutahidat almaenii bialmukhadirat waljarimat <https://www.unodc.org/>
- hayyat alraqabat wamukafahat alfasadi. <https://www.nazaha.gov.sa>
- minasat aetimad . <https://portal.etimad.sa/>.

فهرس الموضوعات

١٣٠٥	المقدمة:
١٣٠٦	حدود البحث:
١٣٠٦	الدراسات السابقة:
١٣٠٨	إشكالية البحث:
١٣٠٨	تساؤلات البحث:
١٣٠٩	أهمية البحث:
١٣٠٩	أهداف البحث:
١٣٠٩	منهج البحث:
١٣١٠	خطة البحث:
١٣١١	المبحث الأول مدلول الحوكمة في مكافحة الفساد
١٣١١	المطلب الأول مفهوم الحوكمة في مكافحة الفساد
١٣١٢	الفرع الأول: مفهوم الحوكمة:
١٣١٦	الفرع الثاني: عناصر الحوكمة:
١٣١٨	المطلب الثاني العلاقة المتبادلة بين فاعلية الحوكمة وظاهرة مكافحة الفساد
١٣١٨	الفرع الأول: تعريف الفساد ومثاليه:
١٣٢١	الفرع الثاني: إيدولوجية العلاقة بين الحوكمة الفاعلية والممارسات الفاسدة:
١٣٣١	المبحث الثاني دور التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد
١٣٣٢	المطلب الأول مظاهر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ١٣٣٢
١٣٣٢	الفرع الأول: أهمية التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد
١٣٣٧	الفرع الثاني: مظاهر التعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد:
١٣٥٦	المطلب الثاني التحديات الوطنية والدولية للتعاون الدولي في حوكمة مكافحة الفساد داخل المملكة العربية السعودية
١٣٦٠	الخاتمة
١٣٦٠	○ أولاً: - النتائج:-
١٣٦٠	○ ثانيًا: - التوصيات:
١٣٦٢	المراجع العربية:
١٣٦٨	REFERENCES:
١٣٧٢	فهرس الموضوعات